الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024 – الدورة البرلمانية العادية (2023-2024) – العدد: 20

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 16 شوال 1445

الموافق 25 أفريل 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 ذو القعدة 1445

الموافق 26 ماي 2024

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية السابعة والثلاثين**..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2) **ملحق**..... **ص** 28

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية السابعة والثلاثين
المنعقدة يوم الخميس 16 شوال 1445
الموافق 25 أفريل 2024

الرئاسة: السيد سالم بن امبارك، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير المالية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بتكليف من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، أتشرف برئاسة هذه الجلسة وأرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة وبأسرة الصحافة والإعلام، السلام عليكم.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12، المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في طرح الأسئلة الشفوية المبرمجة والاستماع إلى الأجوبة عليها.

نبدأ بقطاع السكن، وبداية أحيل الكلمة إلى السيد كمال خليفاتي ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير السكن والعمران والمدينة، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم.

يتربع السكن في بلادنا على هرم أولويات المواطن، وهو المقياس الحقيقي لمدى تقدم سياسات التنمية ونجاح خطط الإصلاح، وهو من الحقوق الأساسية المكرسة في الدستور.

لا يمكن إنكار جهود الدولة في مجال الإسكان بمختلف الصيغ للمشاريع السكنية الهائلة، وتحقيق توازنات إيجابية بين الطبقتين الضعيفة والمتوسطة، رغم التكاليف المادية المطلوبة ونقص الوعاء العقاري.

ومع ذلك، يبقى السكن هاجسا لآلاف المواطنين، ويبقى الطلب أكبر من العرض، رغم كل الإنجازات المحققة من طرف الدولة.

وهنا يصبح الإيجار حلا مناسبا، إذا تم تنظيم سوق كراء السكنات والعقارات، لاسيما في حالات تغيير مقر العمل أو زيادة عدد أفراد الأسرة.

تملّك السكن ليس رغبة الجميع، السكن في منزل لائق هو مطلب كثير من الأسر والعائلات في الجزائر، لكن، للأسف، الجزائر من بين الدول القليلة جدا التي لا يخضع إيجار العقارات فيها إلى شبكة أسعار محددة، ولا يخضع لمراقبة الدولة ولا إلى تقييم المساحة وقياس تناسبها مع مبلغ الإيجار المطلوب.

الإيجار حل جيد مطروح أمام آلاف الأسر، غير أنه يصنف كآخر الحلول، فجشع كثير من الملاّك جعل الإيجار مظهرا من مظاهر الرفاهية التي لا تتوفر لدى الجميع.

سؤالي، سيدي الوزير هو: متى تضع وزارة السكن ملف إيجار السكنات في الجزائر على الطاولة، لتحويله من هاجس مخيف إلى حل معقول، يساهم في التخفيف من حدة الطلبات على السكن، ويحول دون تعطيل حياة المواطن، في انتظار جاهزية السكنات المدعمة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: السيد وزير السكن والعمران والمدينة، تفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل إجابتي، يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، كمال خليفاتي، أن أخصكم بالامتنان على اهتمامكم بشؤون القطاع، من خلال السؤال الذي تفضلتم به والمتعلق بملف إيجار السكنات كأحد البدائل التي تطرح نفسها بشدة للتخفيف من حدة طلبات السكن؛ ومن هذا المنظور، وبخصوص تساؤلكم، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن الحظيرة السكنية حاليا تتكون أساسا من السكن العمومي الإيجاري والذي تضمن الخزينة العمومية تمويله كليا بتعداد 1538000 وحدة، والسكن عن طريق البيع بالإيجار المدعم من طرف الدولة بتعداد 577811 وحدة. وفي هذا الصدد وبعنوان الفترة الممتدة ما بين 2020 و2024، فقد سُلّم أزيد من 1246831 وحدة، من بينها 404000 سكن عمومي إيجاري و427000 سكن عن طريق البيع بالإيجار، دعني أقول إن قضية الإيجار، حتى الصيغ التي نقوم بتوزيعها تدخل في الإيجار.

يستخلص من هذا بأنه بالنسبة لهاته الفترة من 2020 إلى 2024، الصيغتان المذكورتان أعلاه تمثلان 67٪ من الحظيرة المُسَلمة، يعني 67٪ من الحظيرة المُسَلمة تدخل في صيغة الإيجار والتي أثّرت إيجابيا على أسعار الكراء علىمستوى الوطن، وساهمت بشكل كبير في ضبط سوق الإيجار دون احتساب السكنات الموضوعة للكراء من طرف الخواص، ودعني أقول إن هذا التوزيع أو الكم الهائل لتوزيع السكنات الذي قمنا به ما بين سنة 2020 ونحن لم ننته بعد من سنة 2024، أكثر من 1246000 وحدة سكنية، هذا الكم الهائل من السكنات التي وُضعت في سوق السكن ومكّنت المكتتبين من الحصول على سكناتهم، هذا ما أدى إلى انخفاض سوق الإيجار على المستوى الوطني.

والجدير بالذكر، أنه في إطار أشغال ملف الاستراتيجية الجديدة لقطاع السكن على المدى المتوسط والبعيد، فإن تنظيم وترقية سوق الإيجار يمثل أحد المحاور الأساسية التي تعالج هذه الإشكالية من جميع النواحي، لاسيما العمل على تشجيع الترقية العقارية الخاصة الموجهة للإيجار، مع تخفيضات جبائية لفائدة المرقين، تكريس مبدإ عدم التنازل عن السكنات وتشجيع التنقل من سكن إلى آخر، حسب المدخول الشهري للأسرة، تشجيع وترقية سوق الإيجار وحماية المُلاك عن طريق التشريع من أجل عرض السكنات غير المشغولة للكراء، توجيه

ومرافقة المرقين العقاريين للاستثمار في مجال السكن الموجه للكراء. إن الإشكالية المطروحة لا يمكن معالجتها إلا في منظور شامل وواسع، ومن ثمّ فإن مشروع سياسة السكن الجديدة من شأنه تجسيد العديد من المراحل المرتبطة بضمان الحصول على سكن وليس بالضرورة عن طريق التمليك، مع الحفاظ على مبدإ الحصول على سكن لائق كأولوية مطلقة وذلك تنفيذا للتعهد (28) للسيد رئيس الجمهورية. كما أشير إلى أن السياسة الجديدة للسكن بدأت قواعدها تتجسد، لاسيما مع إنشاء البنك الوطني للسكن، كآلية تضمن التمويل المستمر والدائم لكل الصيغ السكنية المتاحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ملف الإدخار المقنن جاء كذلك لتدعيم هذا التوجه والاستراتيجية الجديدة ليشكل عنصرا هاما في مجال شروط الحصول على السكن وكيفية تمويله، ضف إلى ذلك، فإن دائرتنا الوزارية قد انتهت من إعداد مشروع تعديل قانون الترقية العقارية، وهو قيد الدراسة من طرف اللجنة المختصة على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أهم المعطيات المتعلقة بموضوع سؤالكم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛ كما أشكر السيد الوزير، هل لديك تعقيب، السيد كمال خليفاتي؟

السيد كمال خليفاتي: أشكرك، السيد الوزير، على كل التوضيحات وهذه الشروحات، نحن لدينا كل الثقة في البرامج السكنية والمخططات السكنية التي تسعى الدولة لتجسيدها، ولا يختلف اثنان على مجهودات وزارتكم في هذا المجال، ونحن نرى ذلك على أرض الواقع، مشاريع كبرى وسكنات لا ينكرها إلا جاحد، لكن نأمل، السيد الوزير، أن تحظى صيغة الإيجار بالاهتمام اللازم وأن يتم تسليط الضوء على سوق الإيجار في الجزائر لتطاله رقابة المؤسسة، بعد أن عاث فيه المحتالون والانتهازيون فسادا، يعني أصبح كل واحد يؤجر حسب أهوائه والأسعار غير مسقفة وغير مقننة، أجدد التأكيد أن الإيجار حل ومطلب مناسب لكثير من الأسر من مختلف المستويات الاجتماعية، لاسيما فئة الشباب وهو يختلف عن صيغة البيع بالإيجار، وهذا ما دفعني لطرح السؤال، السيد الوزير، على معاليكم، وقد جاءت إجابتكم لتزيل الغموض وتوضيحاتكم مطمئنة جدا وتبعث الأمل في تغيير الوضع الحالي.

شكرا، للسيد الوزير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال خليفاتي؛ أحيل الكلمة مجددا إلى معالي الوزير إذا كان لديه رد على التعقيب.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد العضو، شكرا للسيد رئيس الجلسة، دعني أقول إن عملية الإيجار هي في المبدإ عملية تجارية، لكننا نتدخل ونقننها وهذا ما نعمل عليه في قانون الترقية العقارية الذي هو قيد الدراسة، وقد أخذنا هذا الإشكال بعين الاعتبار، لكن الشيء الذي قمنا به عاجلا هو الإسراع في عملية إنجاز السكنات وطرح عدد كبير من السكنات، يعني هذا الكم الهائل من السكنات تم إنجازه حتى ينقص سوق الإيجار على مستوى الوطن تقريبا، وهذا الانشغال، للتذكير، مأخوذ بعين الاعتبار في قانون الترقية العقارية الذي هو قيد الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة.

شكرا، بارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد مولود مبارك فلوتي، لطرح سؤاله الشفوي.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة:
سيدي الوزير، يتواجد مشروع إنجاز مستشفى الحروق الكبرى 120 سريرا في منطقة بوزعرورة بولاية سكيكدة، في وضعية توقف للأشغال منذ سنة 2018 وهذا بعد أن بلغت نسبة الإنجاز ما يقارب 50٪، وقد تم تسجيل مشروع هذا القطب الجهوي سنة 2006، بعد سلسلة الحرائق والانفجارات التي شهدتها المنطقة الصناعية بسكيكدة، لاسيما الانفجار الذي وقع بمركب تمييع الغاز في جانفي 2004 والذي أودى بحياة 27 عاملا وخلّف 74 جريحا، حيث انطلقت الأشغال سنة 2010 بآجال إنجاز لا تتجاوز 33 شهرا، لكن للأسف الشديد، تم تجاوز هذه الآجال بسنوات، ولا نرى أية مؤشرات توحي أن الأشغال سوف تستأنف قريبا، فلازال المشروع يراوح مكانه حتى يومنا هذا، رغم توالي الحوادث بالمركبات الصناعية التابعة لشركة سوناطراك، وتسجيل مصابين وجرحى عند وقوع كل حادث ومنهم أصحاب الحروق الكبرى الذين يحوّلون إلى مستشفيات خارج الولاية، إضافة إلى ضحايا حرائق الغابات التي تشهدها ولاية سكيكدة سنويا والتي يصعب التكفل ببعضها في المؤسسات الصحية الموجودة حاليا بالولاية.
السؤال المطروح، سيدي الوزير، ما هي الإجراءات التي ستتخذها دائرتكم الوزارية، باعتبارها المشرف على إنجاز هذا المشروع، من أجل إعادة بعث هذا المشروع الهام وتدارك التأخر الكبير في الإنجاز وتسليمه في أقرب الآجال؟
تفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ الكلمة للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، مولود مبارك فلوتي، الذي بادرتم بطرحه والذي يرتبط بالإجراءات المتخذة لإعادة بعث أشغال إنجاز مستشفى الحروق الكبرى 120 سريرا بمنطقة بوزعرورة بولاية سكيكدة، يشرفني أن أفيد سيادتكم بعرض حال شامل لوضعية إنجاز المشروع، مفصلا، فيما يلي: لقد تم تسجيل هذا المشروع على عاتق مديرية الصحة لولاية سكيكدة، وعليه، تم تعيين مكتب الدراسات (ARTEC) للقيام بمهام دراسة ومتابعة إنجاز المشروع بموجب صفقة مؤرخة سنة 2011، كما تم إسناد عملية إنجاز المشروع بحصة واحدة إلى مؤسسة (TRAVAUX KOVIA) بموجب الأمر بالخدمة المؤرخ في سنة 2014، المتضمن الانطلاق في الإنجاز بمبلغ 2 مليار و396 ألف دينار جزائري، ومدة الإنجاز 22 شهرا، من طرف مديرية السكن والتجهيزات العمومية للولاية، وصدر قرار في سبتمبر 2014 بتحويل تسيير المشروع إلى مديرية الصحة، غير أن المشروع عرف تأخرا بسبب الانقطاعات المتكررة وذلك لعدة أسباب، منها:
– تغيير الوعاء العقاري المخصص للمشروع والتأخر في البت في الوعاء الجديد والذي استغرق أكثر من 3 سنوات وتم الفصل فيه من طرف مصالح الولاية سنة 2014.
– تحيين الدراسات وفقا للوعاء العقاري الجديد.
– التأخر في المصادقة على المخططات التقنية من طرف المصالح المختصة المعنية لوزارة الصحة.
– نقص اعتمادات الدفع، مما أدى إلى التأخر في التكفل بتسديد مستحقات المتعامل المتعاقد.

– التأخر في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمصادقة على مختلف الملاحق والصفقات.

– إضافة إلى ذلك، التوقف الذي شهدته الورشة، ورشة الإنجاز في فترة "جائحة كورونا".

وبعد تكليف مديرية التجهيزات العمومية لولاية سكيكدة، كصاحب مشروع، بتاريخ 4 ماي 2021 والانتهاء من استكمال إجراءات التحويل من مديرية الصحة إلى مديرية التجهيزات العمومية في جانفي 2022 وحرصا منا على إعادة بعث المشروع واستئناف الأشغال من أجل تسليمه في أقرب الآجال، بادرت مصالحي ببرمجة عدة لقاءات واجتماعات تقنية مع كل الأطراف المعنية وبالتنسيق مع مصالح الولاية في جانفي، و4 مارس، و3 أفريل 2024، حيث تتلخص أهم نتائج هذه الاجتماعات فيما يلي:

– تم الوقوف على استحالة إعادة البعث الفوري لأشغال الورشة، بسبب نقص دراسات الحصص التقنية الضرورية.

– تم تكليف مكتب الدراسات باستئناف وإتمام الدراسات الناقصة المتعلقة بالحصص التقنية، رغم انقضاء الآجال التعاقدية.

– كما تم تكليف إعداد الكشف الكمي والتقديري لباقي الإنجازات من أجل إعداد ملف إعادة تقييم العملية وإيداعها لدى مصالح وزارة المالية.

– تكليف مديرية التجهيزات العمومية بالتكفل العاجل بالدراسات التقنية التكميلية ومباشرة إجراءات الربط بشبكة الغاز والكهرباء.

– ضبط رزنامة زمنية لأشغال الإنجاز لا تتعدى 6 أشهر، كحد أقصى، للانتهاء من الأشغال وتسليم المشروع.

– تم فحص الملف التقني للدراسات التكميلية المقدمة من طرف مكتب الدراسات، حيث تمت المصادقة على التحفظات وتم إلزام مكتب الدراسات برفعها في أجل لا يتعدى أفريل 2024.

تجدر الإشارة إلى أن المقاولة المكلفة بالإنجاز قد استأنفت الأشغال على مستوى الواجهة الخارجية والتزم مكتب الدراسات بتقديم مشروع دفتر الشروط للأشغال المتبقية في أجل أقصاه الأسبوع الأول من شهر ماي 2024.

وفي الأخير، أحيط سيادتكم علما أنه تقرر تحويل كل العمليات غير الممركزة، سواء المتوقفة أو الجاري إنجازها، إلى حقيبة وزارة السكن والعمران والمدينة، كبرنامج ممركز، وهذا بعد الاتفاق مع قطاعي الصحة والمالية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ السيد مولود مبارك فلوتي، هل لديك تعقيب؟

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، أشكر السيد الوزير على الإجابة وعلى التوضيحات التي قدمها بخصوص هذا المشروع؛ وكتعليق أولي، هنا، نلاحظ أن هذا المشروع كان ضحية تسرع وعدم إنضاجه بصفة تامة، هناك نقص في الدراسات وهناك مشكلة فيما يخص الأرضية ومجموعة من العراقيل الإدارية التي جعلت المشروع يأخذ سنوات ولم ينته بعد، واستبشرنا خيرا بتحويل هذا المشروع إلى حقيبة وزارة السكن، باعتبارها تملك من القدرات والمؤهلات ما يكفي لإعادة بعث هذا المشروع وتسليمه في أقرب الآجال، يعني هذا المشروع على مستوى ولاية سكيكدة، أقولها، بصراحة، يئس الناس من إنجازه أو اكتماله يوما ما، وهو، في الحقيقة، يكتسي طابعا هاما.

وفي ذاكرتنا لا ننسى ضحايا حوادث سوناطراك في سكيكدة، حوادث المركبات البتروكيماوية منذ 2004 وهي تتوالى، فكارثة 2004 ما زالت عالقة بالذاكرة! هذا المستشفى من الناحية الصحية سيأتي بنوعية التكفل بالمرضى وأصحاب الحروق الكبرى، بما سيوفره من إمكانيات حديثة وباعتبارها مؤسسة مختصة عوض تحويل المصابين إلى جهات أخرى والمستشفيات الجامعية المجاورة سيعالجون في عين المكان، وبالعكس سيقدم خدمات للجهة الشرقية التي تفتقر إلى مؤسسة مختصة في هذا الشأن، كذلك على مستوى ولاية سكيكدة سيساعد في توفير مناصب شغل للأطباء المختصين والأطباء والأعوان الإداريين وما إلى ذلك، وهناك تقديرات تقول إنه يمكن أن نصل إلى 500

منصب شغل في هاته المؤسسة المختصة، كذلك بعد فتح تخصص الطب على مستوى جامعة سكيكدة، يمكن أن يكون نواة للمستشفى الجامعي وسيتم على مستواه فتح اختصاص جراحة الحروق والجراحة التجميلية وإعادة التأهيل، وهو على كل حال، مشروع موجود على مستوى جامعة سكيكدة وعلى مستوى وزارة التعليم العالي، على المستوى الاجتماعي والجهة التي تفتقر إلى نشاطات وحركات تجارية، ربما سيبعث نسبيا حركة تجارية وخدماتية في تلك الجهة، شكرا، السيد الوزير وأملنا أن هذا المشروع، إن شاء الله، يستلم قريبا وبارك الله فيك على الإجابة، وشكرا جزيلا، مرة أخرى، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مولود مبارك فلوتي؛ أحيل الكلمة مجددا إلى معالي الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد العضو، والله دعني أقول لك إن القرارات الموجودة كتحويل مستشفى 120 سريرا للحرائق من مديرية الصحة إلى مديرية السكن، كل هذه الأمور كانت أيضا سببا من الأسباب التي أدت إلى تأخر المشروع، نحن قررنا مؤخرا في سنة 2022 أن نستلم هذا المشروع، ليس من الممكن أن مشروعا بنسبة تقدم كهذه يبقى ورشة فارغة، في سنة 2022 قمنا بتحويل الملف إلى مديرية التجهيزات العمومية، أجرينا عدة اجتماعات تقرر فيها رسم ورقة الطريق، هناك دراسات ناقصة، حتى مؤسسات الإنجاز التي هي موجودة حاليا لا تستطيع العمل إذا لم نقم بتثبيت المؤسسة التي تقوم بتحضير دفتر الشروط، لأن هناك تكاملا في الأشغال، نحن سوف نسرع، إن شاء الله، لوضع المؤسسة الثانية وننطلق في المشروع ونطمئن السيد العضو، بأن هذا المشروع سوف نتتبعه على المستوى المركزي وسيكون محل اجتماعات على المستوى المركزي، اهتمامنا بهكذا مشاريع متوقفة في قطاع الصحة، كان محل اتفاق مع زميلي وزير الصحة، فكل المشاريع في قطاع الصحة وهي كثيرة على المستوى الوطني، بالتالي، 67 مستشفى تقريبا: 60 سريرا، 120 سريرا، 240 سريرا، بها إشكاليات، الأشغال بها متوقفة أو تتقدم بوتيرة غير مطلوبة فحُوّلت إلى قطاع السكن لتكون ضمن برنامج مركزي فانشغالنا بهذه التجهيزات الصحية قادنا إلى اتخاذ هذا القرار، وإن شاء الله، يوفقنا الله، وننطلق في مشروع سكيكدة وكل المشاريع المتوقفة على المستوى الوطني.

شكرا للسيد العضو، بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية والكلمة للسيد عبد الجليل بن جراد.

السيد عبد الجليل بن جراد: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي، ارتأيت أن أوجه سؤال لمعالي وزير الأشغال العمومية، التالي نصه:

في إطار السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية والتي تنص على تقريب الإدارة من المواطن، من جهة، وفك العزلة عن المواطنين بالمناطق النائية، من جهة ثانية، وهذا ضمن السياسة المنتهجة في الجزائر الجديدة، ما مصير الطريق المختصر لدائرة تبلبالة مع مقر الولاية، بني عباس، مرورا بقرية الزغامرة، على مسافة 140 كلم، علما أن الدراسة موجودة منذ سنوات، والسكان يعانون من التنقل من طول المسافة الحالية لأكثر من 450 كلم، مرورا بدائرة العبادلة، ولاية بشار، في حين يوجد طريق مختصر مرورا بقرية الزغامرة لا يتعدى 180 كلم، به 40 كلم معبدة؟

ولكم فائق الشكر والاحترام، السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الجليل بن جراد؛ أحيل الكلمة إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت العمومية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخاص إليكم وإلى السيد عبد الجليل بن جراد، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بمشروع إنجاز الطريق المختصر بدائرة تبلبالة مع مقر ولاية بني عباس، مرورا بقرية الزغامرة، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

كما تعلمون، فإن مسار الطريق الحالي الذي يربط بين تبلبالة وبني عباس والذي تبلغ مسافته الإجمالية 424 كلم، يمتد انطلاقا من مدينة تبلبالة مرورا بالطريق الولائي رقم 2 ويعبر الطريقين الوطنيين رقم 50 ورقم 6، وأخيرا الطريق الولائي رقم 1، للوصول إلى مدينة بني عباس مركز، مع الإشارة إلى أن هذا المسار يمر عبر إقليم ولاية بشار.

أما بخصوص المشروع الجديد الذي هو محل سؤالكم، فيتمثل في مسار سيُمّكن من اختصار المسافة من 424 كلم إلى 196 كلم، انطلاقا من مدينة بني عباس إلى غاية التقاطع مع الطريق الولائي رقم 2 لتبلبالة، مرورا بقرية الزغامرة، وعليه فإن إنجاز هذا الطريق سيعود حتما بانعكاسات إيجابية، سواء على مدينة تبلبالة، بصفة خاصة أو على ولاية بني عباس الفتية، بصفة عامة.

للعلم فإن هذا المسار الجديد المقترح للإنجاز ينقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول: انطلاقا من مدينة بني عباس إلى غاية قرية الزغامرة على مسافة 40 كلم وهو طريق معبد وفي حالة جيدة.

- الجزء الثاني: يتمثل في إنجاز طريق جديد على مسافة 139 كلم والذي يربط قرية الزغامرة إلى غاية نقطة التقاطع مع الطريق الولائي رقم 2.

- الجزء الثالث: انطلاقا من التقاطع مع الطريق الولائي رقم 2 على بعد 17 كلم من مدينة تبلبالة وهو منجز وفي حالة جيدة.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة المتعلقة بإنجاز هذا الطريق الجديد على مسافة 139 كلم، تم إعدادها سنة 2016 من طرف مكتب الدراسات التقنية لسطيف، تحت عنوان "دراسة إنجاز الطريق الرابط بين قرية الزغامرة ودائرة تبلبالة على مسافة 139 كلم".

أما فيما يتعلق بإنجاز هذا المشروع، فقد تم اقتراح، ضمن مشاريع قوانين المالية للسنوات السابقة، تسجيل العملية المتعلقة بذلك ولكن لم تدرج بسبب تسقيف ميزانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، وعليه، وكما التزمت به خلال اللقاء الذي جمعنا بكم رفقة نواب من المجلس الشعبي الوطني عن ولاية بني عباس بمقر الوزارة بتاريخ 27 فيفري الفارط، سيتم اقتراح تسجيل العملية المتعلقة بإنجاز الطريق الرابط بتبلبالة على مسافة 139 كلم برخصة التزام تقدر بـ 8.5 مليار دينار، وذلك ضمن أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2025. وفي السياق ذاته، كلفت أيضا لجنة متكونة من إطارات دائرتنا الوزارية ومديرية الأشغال العمومية لولاية بني عباس وبتدعيم من مكتب الدراسات العمومي، الذي قام بإعداد الدراسة في 2016 وهذا من أجل الفحص الدقيق للدراسة واقتراح تحسينات في هذا الشأن، إن اقتضى الأمر.

أشكركم، مرة أخرى، على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الجليل بن جراد، هل لديه تعقيب؟

السيد عبد الجليل بن جراد: أشكر السيد رئيس الجلسة، أشكر معالي الوزير، على الرد الشافي والكافي القيّم، والله، جوابك -في الحقيقة- أثلج صدورنا وصدور سكان منطقة تبلبالة العزل الذين يعانون، نحن كمسلمين نشعر بإخواننا المعزولين، فبفضلكم، إن شاء الله، السيد الوزير، وبفضل السياسة الرشيدة للسيد

رئيس الجمهورية، ستصبح تبلبالة، إن شاء الله، منطقة غير معزولة، في الحقيقة، لقد واستقبلنا بحفاوة يوم 27 فيفري رفقة نواب ولاية بني عباس في البرلمان، فيما يخص هذا الطريق، وأبلغتنا عن تسجيل العملية، جزاك الله عنا كل خير. صدقني، سيادة الوزير، إن قلت لك بأن هذا الطريق وهذا المشروع كان من أولويات مطالبنا نحن كأعضاء، نتيجة لما يعانيه هؤلاء السكان بالمنطقة، 450 كلم ليس بالسهل.. يوم كانوا مع بشار كانوا يقطعون 400 كلم وكان النقل موجوداً واليوم أضافوا 50 كلم، أي 450 كلم، والنقل غير موجود، فيضطرون أحيانا إلى المبيت ببشار؛ ثم التنقل في اليوم الموالي إلى بني عباس، سيدي الوزير، لعلمكم، منطقة تبلبالة منطقة غنية بالثروات الطبيعية ومنها المنغنيز، الذي سيدخل، إن شاء الله، في إنتاج الحديد، ومعلوم أنه سيتم إنجاز طريق لهذا المنجم، فكان من الضروري تسجيل هذه العملية حتى تكون متوازية، طريق اقتصادي مع طريق للمواطنين العزل، إن شاء الله، كما أعلمك بأن المنطقة، منطقة سياحية بامتياز، قد تفتح آفاقا للمستثمرين، إن شاء الله، للاستثمار عندنا في بني عباس وأرحب بالجميع، نحن كأعضاء منطقة الساورة، وإدراكا منا للوضعية المزرية لهؤلاء الناس، نشكر سيادتكم على تسجيل العملية، نيابة عن سكان منطقة تبلبالة، خاصة، وسكان ولاية بني عباس، عامة، وهم يدعون لكم بالخير منذ سماعهم الخبر؛ وبالتوفيق في مهامكم النبيلة، نحن نقول، الحمد لله، أن وفقنا الله لتسجيل هذه العملية وإنجاز هذا المشروع الحيوي بالمنطقة، مما سيجعل المنطقة غير معزولة وقريبة، كما نطلب من سيادتكم، السيد الوزير، نقطة أخرى صغيرة وهي طريق صغير مختصر من إيقلي إلى بني عباس، مرورا بزمازدر ولاية بني عباس، لديها مدخل وحيد على الطريق الوطني رقم 15، مدخل وحيد على الطريق الوطني رقم 6، 15 كلم، فإذا سجلتم لنا هذا الطريق، أولا لتقريب سكان إيقلي وزمازدر من مقر الولاية، عوضا أن يتنقل سكان إيقلي وزمازدر 75 كلم، تصبح المسافة المقطوعة حوالي 35 ـ 40 كلم، هذه أولا، ثانيا، تخفيف الضغط عن الطريق الوطني رقم 6 لما فيه من خطورة الوضع.

في النهاية، نحن جد ممتنين لكم، سيادة الوزير، وشاكرين لكم مجهوداتكم وعملكم النبيل، وفقكم الله لما فيه الخير للبلاد والعباد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر حرة مستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الجليل بن جراد؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا للسيد العضو المحترم، لكي أوضح فقط، إذا لم تكن هناك أهمية ربما لهذا الطريق في السابق، الآن بما أن بني عباس صارت ولاية كاملة، فقد أصبح لهذا الطريق أهمية قصوى، يربط تبلبالة بمركز ولاية بني عباس؛ ولهذا نحن قررنا أن يعطى لهذا المشروع أولوية تامة، أما طريق إيقلي ببني عباس فسوف ندرسه مع التقنيين وسوف نرى هل هناك دراسة، وكما تعلمون، لا نستطيع تسجيل مشروع من دون دراسة، فعلى الأقل، إذا لم يُسجل المشروع ستسجل الدراسة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد محمد روماني، فليتفضل.

السيد محمد روماني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس الجلسة الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

طاقم الإعلام،

أحييكم تحية الإسلام وتحية الإسلام: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد؛

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم الموقرة بالسؤال

الشفوي التالي نصه: طبعا، قطاع الأشغال العمومية.

يعد شق طريق تالة قنتور، الذي يربط بلدية أولاد عيسى ببلدية تيميمون مقر الولاية، والذي تمت دراسته منذ سنوات وأنجز الشطر الأول منه منذ أكثر من سنة، من أهم المشاريع التي يطالب بها المواطن والسلطات على مستوى ولاية تيميمون، حيث سيسمح باختزال المسافة إلى النصف أو أكثر بالنسبة لسكان بلدية أولاد عيسى وكذا قصور أجديرات ببلدية شروين وحتى سكان بلدية طلمين، كما سيسمح هذا الطريق بإضفاء حركية كبيرة وسهولة في التنقل لعدة تجمعات سكانية، أكثر من 40 ألف نسمة، خاصة باتجاه مقر الولاية، كما سيسهل من نقل السلع والمنتجات، خاصة الفلاحية باتجاه الأسواق في مقر الولاية، وسيسمح أيضا، استكمال إنجاز هذه الطريق، بإنجاز خط كهربائي جديد على مسافة أقرب، وذلك نظرا للعجز الكبير في التيار الذي تعرفه هذه المنطقة.

سيدي الوزير، بعد إنجاز الشطر الأول منذ أكثر من سنتين، والذي يبقى دون استغلال، وسؤالنا الموجه لسيادتكم المحترمة هو على النحو التالي:

هل سيتم استكمال الشطر المتبقي على مسافة 15 كلم، خلال سنة 2024 ويصبح طريق "تالة قنتور" أحد أهم المنافذ لسكان بلديات: أولاد عيسى، شروين وطلمين؟

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

الحضور الكرام،

تحياتنا متجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد محمد روماني، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق باستكمال الشطر المتبقي للطريق الرابط بين "قصر قنتور" ببلدية أولاد عيسى وقصر التالة ببلدية تيميمون، على مسافة 15 كلم؛ وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي: يعتبر هذا المشروع، محل سؤالكم، والذي يربط بين دائرتي شروين وتيميمون وكذا قصور تونزه سمجان ولحمر وتسفاووت وقنتور، ببلدية أولاد عيسى، بمقر تالة، ببلدية تيميمون، مطلبا أساسيا لساكني المنطقة، حيث إن تجسيده يفك العزلة على مستوى قصور المنطقة ويحسن الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة إلى تقليص المسافة إلى 45 كلم، بدلا من 90 كلم، عبر الطريق الوطني رقم 51 (أ)، فإن هذا المحور يربط الطريق الولائي رقم 6 بالطريق الوطني رقم 51 المؤدي إلى وسط المدينة، تيميمون، حيث يعتبر هذا الطريق شريانا أساسيا لإتمام حلقة المسار السياحي للولاية، كما سيساهم في تسهيل الحركة الاجتماعية والاقتصادية والتبادل التجاري والفلاحي بين قصور المنطقة ويسهل حركة النقل على مستوى الطريق الوطني رقم 51 (أ)، المؤدي إلى مدينة تيميمون والذي يشهد حركة مرور نسبية، حيث يقدر متوسط الحركة المرورية السنوية بنحو 1500 مركبة يوميا مع نسبة تقدر بنحو 40٪ من حركة المركبات الثقيلة، مع العلم أن الدراسة المنجزة محينة ومصادق عليها، وعليه، فإن إنجاز هذا الطريق سيساهم كذلك في تجسيد إنجاز البرنامج الاستثماري لشركة سونلغاز والمتمثل في إنجاز خط كهربائي (30 كيلو فولت)، مع العلم أن مشروع إنجاز الخط الكهربائي لم يتم تجسيده بسبب انعدام الطريق الذي يعتبر الحلقة الأساسية لهذا المشروع الاستثماري المذكور أعلاه.

للإشارة، فإن عدد سكان القصور المستفيدين مباشرة من هذا المشروع يقدر بـ 36000 نسمة، كما يقدر التقييم الإداري للمشروع بـ 690 مليون و800 ألف دينار جزائري، مع مدة إنجاز تقديرية بـ 14 شهرا.

وفي الأخير، أحيطكم علما أنه سيتم اقتراح تسجيل مشروع إنجاز هذا الطريق الذي سيربط بين قصور قنتور،

ببلدية أولاد عيسى وقصر تالة، ببلدية تيميمون، ضمن برنامج ولاية تيميمون، في مشروع قانون المالية لسنة 2025 وأن السلطات المحلية طالبت كذلك بتسجيل هذا المشروع ويكون من أولويات القطاع، إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ السيد محمد روماني، هل من تعقيب؟

السيد محمد روماني: شكرا سيدي الوزير، شكرا على الرد، بارك الله فيكم، إن شاء الله.

الكل يتفق، سيدي الوزير، أن تعبيد الطرقات وإنجازها يعد أحد أهم شرايين التنمية وأهم الأمور الأساسية في التنمية في كل الولايات عبر الوطن، خصوصا في الولايات المستحدثة أخيرا.

سيدي الوزير،

لكن نتمنى، إن شاء الله، أن يكون المطلب على وجه الاستعجال، لأنه، كما تفضلتم سيادتكم، من خلال الشرح أنه يعتبر أحد أهم الأمور الأساسية، سواء كانت في تنشيط التجارة المحلية الداخلية وبالأخص أنه قد تم مراسلة الجهات المختصة لديكم بالولاية من طرف شركة سونلغاز، أن هذا الطريق تقف عليه أمور كثيرة، لأن في كل صائفة يعاني كل من قصور أولاد عيسى وجديرات من انقطاع التيار الكهربائي؛ وخصوصا بعد المراسلة الأخيرة تبين أنهم لا يستطيعون إتمام إنجاز هذا المشروع، مشروع التيار الكهربائي، إذا لم ينجز الطريق وهذا لكي تسهل لهم العملية.

سيدي الوزير،

ليكن في علمكم، سواء كانت هذه القضية تتعلق بقصر قنتور أولاد عيسى أو غيرها نغتنم الفرصة لتوضيح الرؤية بالنسبة للقصور التي تنتمي إلى ولاية تيميمون. ولاية تيميمون تتكون من 10 بلديات، الكل، حسب النظرة المركزية، يعتبر ولاية تيميمون، ونظرا للكثافة السكانية، صغيرة قليلا، لكن بحجم أن تكون لديها 10 بلديات وهاته البلديات متناثرة، يعني بعيدة إذ تصل المسافة بين البلدية والولاية الأم إلى 120 كلم تقريبا، وتضم أكثر من 150 قصرا وهذه القصور متباعدة وكبيرة وتحتاج هذه الأمور. لذلك نتمنى فتح هذه الطرق حتى تسهل أكثر عملية التنمية، والتقارب، وأمور أخرى، خصوصا المناطق التي تعاني مثلا من انقطاع التيار الكهربائي، كأولاد عيسى وقنتور، وكذلك، سيدي الوزير، نتمنى أن تكون هذه من ضمن الأولويات، كذلك يوجد طريق آخر نتمنى إنجازه بين تاغوزي –جدير، هذا الطريق بمسافة 19 كلم تقريبا، سيوفر لنا أمورا كثيرة، خصوصا لما نعلم أن طلمين إلى حد الآن، كما تطرقنا له سابقا، مشكل الماء، لا يزال قائما، وعند فتح طرق كهذه ستسهل علينا الأمور، سواء هذا الطريق الذي يربط بين تاغوزي ـ جدير، أو الطريق الذي يربط بين شروين ـ طلمين، وعلى مسافة لا تصل إلى 40 كلم، أحسن من أن نقطع 50 كلم.

سيدي الوزير،

في الأخير، نتمنى، إن شاء الله.. خصوصا أننا مؤخرا لم نستفد، بحيث كان لدينا في التحكيم في 2023 صفر في الميزانية، رغم أن هناك ظاهرة، إذ كانت هناك دراسات، خصوصا أن قطاعكم اليوم، الحمد لله، بعد تنصيب المدير الجديد، قطع شوطا كبيرا، فقد سجل مؤخرا 12 عملية دراسة تقريبا، ولكن حبذا، سيدي الوزير، لو أنه عند إتمام الدراسات ألا تبقى حبيسة الأدراج، فعندما تدوم الدراسة أكثر من 10 سنوات أو 13 سنة أو 14 سنة، مثل هذا الطريق الذي تعدت دراسته، سيدي الوزير، أكثر من 10 سنوات تم إنجاز كلم واحد والباقي تأخر، يعني اليوم عندما ننجز 1 كلم ونبقى 5 سنوات إلى 6 سنوات، كأننا لم ننجز شيئا! سيدي الوزير، في أي مؤسسة، حتى عند تسجيل المشروع لم نستطع الاستفادة منه، لذلك نتمنى، السيد الوزير، أنه عندما يتم أخذ هذه المشاريع وهذه الاقتراحات أن تكون على الطريقة الاستعجالية، لفك العزلة عن هاته القصور وسيسجل الله ذلك في ميزان حسناتكم، ونتمنى، السيد الوزير، أن تقوم بزيارتنا ونحن نتشرف بك وكل سكان الولاية يدعونك لزيارة ولاية تيميمون، لكي ترى المعاناة، خصوصا في هذه القصور.

وفي الأخير، أتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة،

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد روماني؛ الكلمة مجددا لمعالي الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا للسيد العضو، أنا أتفق معك على أن المشاريع لما تنجز لا تنجز بصفة مرحلية، أو في مقاطع ما، عندما تكون الطريق جديدة، لا أتكلم عن الصيانة، لأنه لربط منطقة سكانية مع منطقة سكانية أخرى وأنجزنا كيلومترا أو اثنين أو أربعة، ستذهب أهميته، إذا لم ننجز المقطع بكامله، في هذه النقطة أنا متفق معك؛ وسياسة القطاع الآن هي أنه عندما نبعث مشروعا يجب أن تكون له جدوى لربط منطقة سكانية مع منطقة سكانية أخرى، هذا أولا، ثانيا، فيما يخص الدراسات، فعند القيام بدراسة ليس بالضرورة حتما الانطلاق فيها، هي حسب جدواها وحسب الموارد المالية، هذا هو المشكل، لكن هذا المشروع بالذات سنسجله من أولويات القطاع في 2025، إن شاء الله، أما المقطع الثاني فسوف نرى إذا كانت الدراسات جاهزة وندرسها ونرى ما هي الأولويات في القوانين أو القانون المالي للعام المقبل، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد حمزة بوحفص.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة الموقر،

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية المحترم،

السيد وزير النقل المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زملائي الأعضاء الأفاضل،

إطارات الوزارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

من المتعارف عليه أن الطريق هو أحد الشرايين المهمة لبناء اقتصاد قوي، خاصة بالنسبة لدولة متاخمة حدودها لدول كثيرة ودولة أيضا حباها الله بمساحة كبيرة ولله الحمد، ولأن جودة الطريق تعكس، لا محالة، ما تطمح إليه كثيرا هذه الدولة من أهداف اقتصادية.

وفي ظل ما تم مناقشته وإثارته مرارا من طرفنا أو من طرف زملائنا حول الاهتراء الخطير للطرق الجنوبية والذي وعدت الحكومة بالتكفل به، خوفا من استمرار هذه الظاهرة، خاصة وأن طرقا كثيرة تم تعبيدها قبل أقل من خمس سنوات ولكن مآلها كان الاهتراء، مرة أخرى، أين كانت تفسيرات بعض مصالحكم، حسب شكاوى المواطنين، أن الأمر يتعلق حسبها بالحمولات الزائدة لبعض الشاحنات، في ظل عدم معقولية التبرير السابق، لأن الطريق أصلا أنجز لتمر عليه الشاحنات وغيرها، اعتبارا من مقولة: "طريق التنمية يمر عبر تنمية الطريق".

سؤالي هو:

ما تفسير مصالحكم لبقاء أشطر من الطرق الرابطة، خاصة بين عين صالح وأولف وعين صالح وتمنراست في حالة أفضل من أخرى، رغم أن الأشطر التي ضاعت واهترأت أنجزت بعد التي بقيت في حالة جيدة أو متوسطة؟ وما هي الإجراءات التي تقوم بها مصالحكم عند معاينتها اهتراءات الطرق، سواء منها الإدارية التقنية أو القضائية لتحديد المسؤوليات؟

تقبلوا، سيدي، فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم، السيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم حول وضعية الطريق الوطني الرابط بين عين صالح وأولف، وعين صالح وتمنراست.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي: تعتبر الطرق الوطنية المارة بإقليم ولاية عين صالح، المتمثلة في الطريق الوطني رقم 1 بطول 410 كلم والطريق الوطني رقم 52 بطول 90 كلم، همزة وصل بين ولاية عين صالح والولايات الشمالية، من جهة، والولايات الجنوبية، من جهة أخرى، ومنها إلى الدول الإفريقية المجاورة، مما يسمح بالمبادلات التجارية وتبادل السلع ونقل البضائع والأشخاص. إن الطريق الوطني رقم 1 استفاد منذ 2018 من عدة عمليات ضمن مختلف البرامج التنموية على مستوى عدة مقاطع في إقليم ولايتي عين صالح وتمنراست وذلك من أجل تحسين حالته ومستوى خدماته وتم الانتهاء من الأشغال في عدة مقاطع التي هي حاليا في حالة جيدة.

وفي السياق ذاته، فالوضعية العامة للطريق الوطني رقم 1 في ولاية عين صالح في حدودها مع ولاية المنيعة شمالا وولاية تمنراست جنوبا على مسافة 410 كلم، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

112 كلم في حالة جيدة، 87 كلم في حالة متوسطة، أما فيما يخص البقية فقد تم التكفل بـ 114 كلم، 21 كلم على وشك الانتهاء بنسبة 90٪، و35 كلم الأشغال بها جارية، 8 كلم الصفقة في طور الالتزام، و50 كلم سجلت ضمن برنامج 2024 في طور الإجراء الإداري. كما أنه وفي إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، تم رصد مبالغ مالية لإنجاز أشغال الصيانة وتحديث الطرق الوطنية رقم 1 على طول 30 كلم بولاية تمنراست برخصة التزام تقدر بـ 691 مليون دينار؛ وعليه، فقد تم التكفل بإنجاز وبرمجة 397 كلم، أي ما يعادل نسبة 62٪ من الطول الإجمالي للطريق المقدر بـ 643 كلم، التابع لولاية تمنراست، أما الأجزاء المتبقية فهي في إطار الصيانة العادية وسيتم برمجة أجزاء منها في السنوات القادمة.

أما بخصوص الطريق الوطني رقم 52 فقد استفادت من عملية في برنامج 2024 برخصة التزام تقدر بـ 950 مليون دينار لتدعيم وتقوية 18 كلم من هذا الطريق والصفقات هي في طور الالتزام من طرف المراقب الميزانياتي، على أن تنطلق الأشغال في الأيام المقبلة، إن شاء الله؛ وفي هذا الإطار، وبناء على ما جاء في مضمون سؤالكم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، هناك فعلا اهتراءات تم تسجيلها في بعض مقاطع الطريق الرابط بين عين صالح وأولف، أي الطريق الوطني رقم 52 والطريق الوطني رقم 1 عين صالح وتمنراست، إلا أنه تم التكفل بهذا الأمر من طرف القطاع، حيث اتخذت عدة إجراءات عملية تم ذكرها سابقا. ضف إلى ذلك، وحسب التقارير التي بحوزتنا، نسجل بأنه من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور واهتراء بعض المقاطع دون غيرها بولايات الجنوب، عامة، والطريقين المذكورين أعلاه خاصة، إضافة إلى عامل المناخ المعروف في الجنوب، تعود خصوصا إلى:

أولا: التزايد المستمر لمستوى حركة المرور على هذه المحاور وبالأخص مركبات الوزن الثقيل والذي لم يؤخذ بعين الاعتبار في التصميم الأصلي لتكوين جسم الطريق، حيث كانت توضع طبقة السير مباشرة على الطبقة الأساسية المتكونة من (Tuf) في الدراسات القديمة كانوا يضعون مباشرة الإسمنت على طبقة الشكل السفلية؛ لم يكونوا يعتبرونه كطريق يستعمل بكثافة مرورية، كما هو الآن ولهذا كانت الدراسات غير متكفل بها كما ينبغي.

ثانيا: عدم احترام الحمولة القانونية وهذا ما نراه حتى في طرق شمال القطر الوطني، قلت عدم احترام الحمولة القانونية المسموح بها للمركبات ذات الوزن الثقيل، وفي هذا الصدد، نعلمكم أن اقتناء أجهزة مراقبة الوزن سيتم توزيعها على الولايات، نحن قمنا باقتناء تجهيزات لمراقبة الوزن وقد بدأت في الوصول عندنا ونحن نقوم

بالإجراءات اللازمة لنتمكن من توزيعها وكيفية إجراء المراقبة، لكي يحترم الأشخاص وزن الشاحنات وخاصة الوزن المثالي وهكذا تكون المركبة مراقبة بصفة دقيقة.

ثالثا: أغلبية المقاطع المهترئة تتعدى مدة إنجازها أكثر من 10 سنوات، أمام هذه ا لوضعية تم إسناد في سنة 2022 دراسة لهيئة الرقابة التقنية للأشغال العمومية، هيئة تحت وصاية القطاع والتي كان من نتائجها تسجيل أكثر من 80 ٪ من مركبات لا تحترم الوزن القانوني، مما استوجب ونتج عنه تعبيد جسم الطريق باستعمال الحصى المجروش، الآن نستعمل (GNT) في الطبقة الأساسية بسمك 35 سم والطبقة القاعدية نستعمل فيها الحصى الزفتي يعني (GB) (La graviture) بسمك 20 سم وطبقة السير (BB) بسمك 6 سم، أي الجسم نفسه في الطريق المستعمل في المحاور الكبرى بشبكة الطرق الوطنية، وقد تم إعداد دفاتر التعليمات التقنية التي تتضمنها دفاتر الشروط حسب الدراسة المعدة.

والجدير بالذكر أن الأشغال كانت سابقا تتمحور حول تدعيم طبقة السير فقط، أما حاليا فتتمحور حول تحديث وعصرنة الطرق، مما جعل تكوين جسم الطريق أكثر تماشيا مع الكثافة المرورية والوزن الثقيل، مما سيرفع مدة حياة الطريق؛ ولذلك تقوم مصالحنا المختصة بعملية إحصاء المقاطع المهترئة بتحديد الأولويات بغرض إصلاحها، فبعض المقاطع تتطلب، حسب الحالة، أشغال تدعيم بطبقة السير، أما المقاطع الأخرى فتتطلب أشغال تحديث وعصرنة لتحسين تكوين جسم الطريق لكي يتماشى مع الكثافة المرورية المسجلة.

وفي هذا المقام، نطمئن السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن الأشغال جارية على مستوى المحورين المذكورين وسنسعى للانتهاء منها في آجالها المحددة وأن كل هذه الأشغال المنجزة هي محل متابعة ومراقبة من طرف مكاتب دراسات ومخابر معتمدة تحت إشراف مديرية الأشغال العمومية للولايات المعنية، مع إعطاء الأهمية القصوى لوضعية وجودة الإنجاز.

في هذا الموضوع، أسديت تعليمات صارمة بذلك، مع تكليف المفتشية العامة للوزارة بالمتابعة، كما التزمت به خلال لقائي بكم في 1 أفريل الماضي.

وفي الأخير، نؤكد لكم أن الطريقين الوطنيين رقم 1 ورقم 52، بصفة خاصة، والطرق الوطنية بولايات الجنوب عامة، على غرار الطريق الوطني رقم 3 والطريق الوطني رقم 6 اللذين يشكلان العمود الفقري لشبكة الطرقات الوطنية وأخرى منها لا تقل كذلك أهمية هي في صميم اهتماماتنا، وسنسعى دائما إلى تسجيل عملية التكفل المستمر بها وذلك وفقا للأولويات وحسب الإمكانيات المالية المتاحة.

نشكركم، السيد الكريم، نشكر جميع الحضور على كرم الإصغاء، السلام عليكم.

.. **(تصفيق)**..

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ السيد حمزة بوحفص، تفضل.

السيد حمزة بوحفص: أشكر السيد الوزير المحترم على رده الوافي على سؤالنا والحرص الدائم الذي لمسناه منه، من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يمثل عنصرا رئيسيا وأساسيا من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

وفي هذا الصدد، إسمحوا لي، السيد الفاضل، أن أعرج على بعض النقاط والاستفسارات التي أراها من الضرورة بمكان، فوجب التطرق إليها والتذكير بها:

– طلب فتح الطريق الرابط بين ولاية إليزي وبلدية عمر إدريس، والذي ينتظره الساكنة بفارغ الصبر، حيث يقلل من معاناة المسافات الطويلة بين الولايتين.

– إعادة الاعتبار للطريق رقم 1 بين ولاية عين صالح وولاية تمنراست.

– تشديد الرقابة على الورشات المتواجدة على مستوى الولاية.

– إلتزام الورشات المتواجدة في الطريق رقم 1 بالجودة والنوعية وتكثيف الرقابة عليهم، كون الطبيعة الصحراوية قاسية وتحتاج إلى معايير جيدة وممتازة، فكيف لنا أن نتصور سياحة من دون طريق، واقتصادا نوعيا من دون طريق أو مبادلات تجارية من دون طريق؟! والله؛ حال عين صالح

اليوم وكأنها في عزلة بشأن وضعية الطريق؛ وطريق المنيعة ـ عين صالح، غير صالح؛ وطريق أدرار ـ عين صالح، كارثي بكل المقاييس؛ طريق عين صالح ـ تمنراست، حدّث ولاحرج، في حين أننا نطمح إلى مبادلات تجارية مع دول الجوار والبحث عن بدائل أخرى من شأنها رفع اقتصاد البلد، والله حقيقة، الدولة ممثلة في الهيئات العليا للبلاد تبذل كل الجهود وتخصص المبالغ والاعتمادات المالية الضخمة من أجل هذه الطرق، لكن غياب الرقابة والتهاون يجعل هذه الطرق تبقى في ديمومة من الاهتراء ووجب الاعتناء بهذا والوقوف عليه.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد رئيس الجلسة: أرحب بالسيد وزير المالية؛ والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

شكرا للسيد رئيس الجلسة، على كل حال، الأجوبة على التعقيب كانت كلها في مداخلتي وأؤكد كذلك أن الرقابة موجودة، شرحت لماذا بعض المقاطع كان بها اهتراء، لأنه تقنيا في الدراسة كانت الفرضية المعتمدة أن الكثافة المرورية ضعيفة، والآن نرى تطورا في الجنوب وكيفية استعمال الطرق هناك، ولهذا أعدنا الآن وضع توجيه جديد في الدراسات والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار في دراسة هذه الطرق، وهذا ما شرحته في مداخلتي، لكن كذلك يوجد بعض، يمكن أن نقول، التقاعس، من طرف بعض الشركات وبعض مكاتب الدراسات من حيث الرقابة، ولهذا قلت في مداخلتي بأنني كلفت المفتشية العامة للقطاع بالتكفل بهذه الأمور لمراقبة كل الورشات وحتى المقاطع التي أنجزت، لكن، نسبيا، في الطريق الوطني رقم 1 توجد مقاطع قد أنجزت بمسافات وكانت فيها الصيانة، لكن نرى أن الطريق الوطني رقم 1 فيه 2400 كلم بين المنيعة وعين صالح وتمنراست ويمكن أن نقول يوجد أكثر من 60 ٪ من هذا المقطع في الجنوب ولهذا فإن الدولة تضخ مبالغ كثيرة في صيانة وتدعيم هذه الطرق، والآن يجب، كما تفضل بالقول السيد الكريم، بوحفص، أن نحرص ـ عندما نضخ هذه الأموال ـ على الإنجاز وطريقة الإنجاز وحتى كيف تكون دراسة الإنجاز؛ ونحن نعطي أهمية بالغة لهذا الأمر، بحيث إن المقطع الذي ينجز لا نعود إليه، نحن نعلم أن للطريق كذلك مدة حياة معينة، لكن أقل من ذلك نحن لا نستطيع تقبله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع النقل وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف رضا بن هدية.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة حضور هذا المجلس الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بنص السؤال الشفوي التالي:

تم فتح خط النقل بالسكة الحديدية تقرت -الجزائر، بقطار حديث مزود بمقطورات مخصصة للنوم مجددة كليا، غير أنه عند استئناف نشاط قطار المراقد، بعد التوقف بسبب وباء كورونا، لاحظنا أن القطار قديم وتتعطل بشكل متكرر، حيث إنه يتسبب في التأخر عن الوصول بمدة تتجاوز الست ساعات أحيانا، كما أن المكيفات تتعطل خلال فترة الصيف والتدفئة شتاء، مما يجعل السفر عبر القطار غير ممكن؛ وعليه:

– ما سبب استبدال القطار الجديد والحديث بقطار آخر قديم، والذي يزيد من متاعب المواطنين؟ ومتى سيتم وضع قطار يومي في الخط المذكور، بدلا من العمل بنظام يوم بيوم؟

شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد يوسف رضا بن هدية؛ الكلمة لمعالي وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقطاعنا الوزاري، من خلال طرحكم لسؤال شفوي يتمفصل إلى شقين: أولهما، تلتمسون بموجبه توضيح سبب استبدال القطار الجديد بقطار آخر قديم ما زاد من متاعب المواطنين، وثانيهما، تطلبون فيه المسارعة في وضع قطار يومي في خط النقل بالسكك الحديدية تقرت –الجزائر بدلا من العمل بنظام التناوب يوما بيوم.

في البداية، أوجه عنايتكم –سيدي– إلى أن مصالح الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية قامت بإطلاق الرحلات الليلية، على خط (تقرت –الجزائر –تقرت)، بداية من سنة 2019، من خلال تسخير عتاد مع عربات من صنف المراقد، تمت إعادة تهيئتها بالكامل على مستوى ورشات الصيانة التابعة لهذه الشركة وحاليا تستجيب لجميع ظروف الراحة والرفاهية التي من شأنها ضمان نقل المسافرين في أحسن الظروف، إضافة إلى كونها تسهل حركة نقل المسافرين وتوفر عليهم تكاليف المبيت.

في هذا الصدد، نحيطكم علما –سيدي العضو– أن هذا الخط يتم استغلاله بالعتاد نفسه وبالعربات ذاتها منذ ذلك التاريخ، فلم يتم تغييرها ولا تعويضها، وذلك حرصا من الشركة على ضمان مستوى الخدمات ذاتها، لفائدة الزبائن على هذا الخط.

في السياق ذاته، وتحسبا لاقتراب فصل الصيف وموسم الاصطياف، وضعت المديرية العامة للشركة برنامجا لإعادة تأهيل عربات مولدة للكهرباء، من أجل ضمان تزويد قطارات الرحلات الطويلة والقطارات الليلية بالطاقة الكهربائية الضرورية لخدمة التكييف، إضافة إلى برمجة تسخير فرق من التقنيين الكهربائيين لمرافقة القطارات، قصد التدخل الآني، في حال حدوث أي طارئ أو خلل تقني.

وبخصوص برمجة قطار يومي في الخط المذكور، بدلا من العمل بنظام التناوب يوما بيوم، نحيطكم علما بأن السلطات العمومية قد أولت اهتماما خاصا لتوفير العتاد الضروري الذي تحتاجه الشركة، لاسيما في ضوء التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، الذي يولي اهتماما بالغا لتطوير النقل بالسكك الحديدية وتنميته، خاصة في مناطق جنوب وطننا.

فقد تحصلت الشركة مؤخرا على الموافقة من أجل استيراد قطع الغيار اللازمة، لصيانة العتاد؛ ويجري حاليا إطلاق المناقصات لاقتنائها، ما يعني أن مشكلة توافر العتاد وعتاد الجر، بما في ذلك القاطرات سيشهد تحسنا تدريجيا في الآجال القريبة القادمة.

كما تحصلت الشركة على موافقة السلطات العمومية لاقتناء اثنتي عشرة (12) قاطرة جديدة (Locomotives) وهذه العملية قيد التجسيد؛ إذ يوجد دفتر الشروط على مستوى لجنة الصفقات العمومية، وبحسب تقديرات الشركة، فإن عملية الاقتناء لدى المصنعين، ستباشر بعد الانتهاء من إجراءات الصفقات.

مع العلم أن هذه العملية تم إطلاقها بصفة استعجالية للتكفل بالخطوط المستغلة وتلك التي سيتم استلامها في القريب العاجل، وهناك برنامج لتدعيم أسطول الشركة من القاطرات والعربات والقطارات ذاتية الدفع، يمتد إلى آفاق سنة 2040، وذلك من أجل الاستجابة لاحتياجات الاستغلال المستقبلية.

وستسمح كل هذه الإجراءات –بالتأكيد– بتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمسافرين، وتعزيز جميع خطوط القطارات الطويلة، بما في ذلك خط (الجزائر ـ تقرت ـ الجزائر).

على صعيد آخر، وبخصوص تقليص مدة الرحلات، ينبغي التنويه بأن الالتزام بضمان رحلات القطار بحسب

التوقيت المبرمج، وفي أحسن الظروف الممكنة، يرتبط بعدة شروط وعوامل ضرورية، لاسيما منها نوعية الهياكل القاعدية، من خطوط السكة الحديدية والمنشآت الفنية وكذا منظومات الاتصالات والإشارات ومستوى تأهيلها.

وفي إطار الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لعصرنة وتطوير شبكة السكك الحديدية، أعلمكم بأن الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تحصلت بعنوان السنة المالية 2023 / 2024، على الاعتمادات المالية اللازمة لضمان صيانة الهياكل القاعدية، فقد تم إطلاق برنامج شامل لإحصاء النقاط السوداء ومعالجتها بشكل استعجالي؛ وتم الشروع في إطلاق المناقصة لاختيار شركات الإنجاز.

وستسمح هذه الأشغال، برفع سرعة القطارات وتقليص مدة الرحلات بشكل ملموس، وتحسين حمولة القطارات، لاسيما قطارات نقل البضائع، وكذا زيادة عدد الرحلات بالقطارات (مسافرين أو بضائع).

شكرا لكم سيدي العضو المحترم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ أحيل الكلمة إلى السيد يوسف رضا بن هدية، إذا كان لديه تعقيب.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا على التوضيح، سيادة الوزير.

السيد رئيس الجلسة: سيدي الوزير، تفضل.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد رئيس الجلسة، والسيد العضو، أنا ما يمكن أن أدلي به، سيدي الكريم، أن قطاعي حاليا لديه تحديات وأولى التحديات هو رفع مستوى الخدمات، بالنسبة لطبيعة النقل ونمط النقل الذي أشرت إليه خاصة الخط (الجزائر –تقرت –الجزائر)، أعتقد أن ما لديك من علم أن الرفع من مستواه يتطلب تأهيل الهيكل القاعدي، أي الخط ونحن بصدد إعادة تأهيل كل العربات، إن شاء الله، وهذه الشركة تعمل جديا وبصفة متواصلة حتى تتمكن من الرفع من جودة خدماتها وخاصة في المرحلة الصيفية، ونحن كذلك سوف نولي اهتماما جديا في هذه النقطة وسوف تشعر في الأيام المقبلة وفي الأشهر القادمة بتغيير في نمط وتحسين جودة خدمات هذه الشركة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ نبقى مع نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد العيد ماضوي.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير النقل المحترم.

يشرفني، أن أطرح على سيادتكم المحترمة، السؤال الشفوي التالي:

سيدي الوزير،

– متى سيتم إنجاز مطار بالولاية المنتدبة الدبداب، ولاية إليزي؟ مع العلم أنه يوجد بها معبر حدودي للتبادل التجاري بين الجزائر وليبيا، وستكون منطقة حرة في المستقبل وهذا مطلب الساكنة لتسهيل تنقلهم وتنقل المتعاملين الاقتصاديين، كما أعلمكم أن أقرب مطار يبعد بمسافة 240 كلم عن الدبداب.

تقبلوا، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ نرحب بالوفد الكندي الحاضر معنا، يا أهلا وسهلا، الكلمة للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكركم، عضو مجلس الأمة المحترم، السيد العيد ماضوي، على تخصيصكم جانبا من نشاطكم التشريعي والرقابي الكثيف لقطاعنا الوزاري، الذي يحتل، بلا شك، حيزا معتبرا من اهتماماتكم، نظرا لارتباطه العضوي بالحركة الاجتماعية والاقتصادية لمنتخبيكم الذين حملتم على عاتقكم مسؤولية خدمتهم، وهم -بطبيعة الحال- جزء لايتجزأ من شعبنا العزيز.

لقد طرحتم سؤالا شفويا يتمحور حول إمكانية إنجاز مطار بالولاية المنتدبة الدبداب، بولاية إليزي، علما أنه يوجد معبر حدودي للتبادل التجاري بين الجزائر وليبيا وأن أقرب مطار بالولاية يبعد بمسافة 240 كلم عن الدبداب.

وفي بداية ردنا على تساؤلكم، نعلمكم أن ولاية إليزي تتوفر على مطارين اثنين (2)، أولهما هو مطار "إليزي - تخمالت" بقدرة واحد وثمانين ألف (81000) مسافر في السنة، والثاني هو "مطار إن أمناس" بقدرة مائة وسبعة آلاف (107000) مسافر في السنة.

كما أن الدراسة الخاصة بإعادة التأهيل والمحافظة على أحد عشر (11) مطارا للاستعمال المحدود، بما في ذلك مطار الدبداب، قد تم الانتهاء منها بنسبة 100 ٪ وهي تشمل إنجاز كل من:

- مستودع صيانة من الحديد المعدني بمساحة 250 مترا مربعا؛
- مبنى إداري بطابق أرضي بمساحة 100 متر مربع؛
- موقف للسيارات بمساحة 100 متر مربع؛
- خزان مياه بمساحة 120 مترا مربعا؛
- طرق خاصة بالمنشآت.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية مسجلة بعنوان مؤسسة تسيير مصالح مطارات الجزائر لإعادة التهيئة والحفاظ على أربعة (4) مطارات ذات الاستعمال المحدود، منها مطار الدبداب، حيث سيتم الشروع في عملية الإنجاز، مباشرة بعد رفع قرار التجميد، علما أنه قد تم استلام الدراسة الخاصة بهذا المشروع سنة 2017.

كما لا يخفى عليكم -سيدي- أن إنجاز المطارات يخضع لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياحية، تتميز بها كل منطقة عن الأخرى؛ وبالتالي فهي تخضع لدراسة جدوى مسبقة ودقيقة وشاملة، بإشراك جميع الهيئات المعنية.

هذا، وتفضلوا، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول تشكراتنا لكم، مرة أخرى، على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ والكلمة للسيد العيد ماضوي، إذا كان لديه تعقيب.

السيد العيد ماضوي: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد الوزير على تفهمكم وعلى إجابتكم القيّمة هذه، فالحمد لله نستبشر خيرا بتسجيل وإتمام الدراسة التي تخص مطار الدبداب، نتمنى، بوجود السيد وزير المالية، إذا كان ممكنا السيد الوزير، أن تسجل لنا العملية الخاصة بإنجاز مطار الدبداب، يعني بوجودك هنا مع وزير النقل، أبلغك أن سكان المنطقة الحدودية هذه، ينتظرون منك التفاتة وتسجيل هذه العملية، إن شاء الله، في السنة القادمة، ومع ذكر، السيد الوزير، مطار إليزي، أشير فقط إلى أن مطار إليزي هذه الأيام يعاني من إلغاء الرحلات، هناك 16 رحلة ملغاة في شهري مارس وأفريل، بسبب الرياح، مع العلم أن مطار إليزي به رادار، إلا أن هذا الرادار متوقف بسبب صيانة المدرج الثاني للمطار، نتمنى التدخل وإعادة الاعتبار لهذا الرادار حتى تتمكن الطائرات من النزول في الظروف الطبيعية، كهبوب الرياح التي تعاني منها الجهة الجنوبية في هذه الأيام، كذلك، السيد الوزير، سكان ولاية إليزي يعانون من التنقل إلى الشرق والغرب، عدم وجود رحلات إلى قسنطينة وإلى ولاية وهران، نتمنى أن تكون هناك رحلات جديدة على مستوى ولاية قسنطينة عبر الوادي، وأيضا إلى وهران عبر ولاية أدرار، نحن نعلم أن هناك نقصا في عدد الطائرات، إلا أن سكان الجنوب قد أعطوا هذا الطلب أهمية كبرى،

وبالتالي، أتمنى إدراج هذه الرحلات حتى ولو في الليل، معظم الطائرات الموجودة عبر الخطوط الجوية تكون ماكثة على مستوى مطار هواري بومدين، لماذا لا تسجل هذه الرحلات على مستوى الولايات الجنوبية، خاصة في الليل؟ كذلك القاعة الموجودة في مطار عين أمناس، ومع ذكر مطار عين أمناس، فإن هذه القاعة أصبحت ضيّقة والرحلات في مطار عين أمناس، يمكن أن تكون 3 رحلات والقاعة هي واجهة مطار عين أمناس، ويوجد العديد من الأجانب، خاصة الشركات الأجنبية الموجودة على مستوى الحقل البترولي عين أمناس، وبالتالي، القاعة لا تشرف الواجهة الحقيقية للجزائر، وعليه، يجب إعادة الاعتبار لهذه القاعة، قاعة مطار عين أمناس، أيضا، السيد الوزير، هناك مشكل وطني، متى تبقى حافلات الموت تسير من دون رقيب؟ كل يوم وكل أسبوع نرى الحافلات تحصد أرواحا كثيرة على المستوى الوطني، نحسبه هينا وهو عند الله عظيم، ربما سنحاسب يوما ما على هذه الأرواح، نحن كأعضاء وأيضا كونك مسؤولا، الحمد لله، أنا ثقتي فيك كبيرة، السيد الوزير، أنك تبدي كل الأهمية، ربما هناك وزراء سابقون في كل مرة يقولون سوف نجدد الحافلات، سوف نجدد حظيرة الحافلات، ربما تكون مراقبة عبر (GPS)، لكن إلى حد الآن أرواح تحصد دائما على المستوى الوطني، نتمنى أن تعطى أهمية كبيرة لهذا الموضوع، السيد الوزير، وثقتنا فيك كبيرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة مجددا لمعالي الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا للسيد العضو، فيما يخص الملاحظات التي طرحها السيد العضو والتي تخص المطار وكذا تعزيز الرحلات، أحبذ أن أتركها، إن شاء الله، إلى حين زيارتي هذه الولاية العزيزة، عندها نكون قد وفينا بكل إجراء ملموس ونكون صادقين معكم.

فيما يخص الحافلات، إن شاء الله، في الأيام المقبلة لدينا ورقة عمل، نحسس فيها كل العاملين في هذا الميدان وأخص بالذكر كل المتعاملين الاقتصاديين في مجال نقل البضائع وكذا نقل المسافرين، حتى نتمكن من التقليل من هذه الظاهرة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع المالية والكلمة للسيد أحمد بدة.

السيد أحمد بدة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم، السيد وزير المالية المحترم، السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد كان الهدف من عملية مسح الأراضي التي أطلقتها السلطات العمومية منذ سنوات، هو تطهير العقار، مهما كان عقد الملكية، سواء مشهرا أو مسجلا أو عرفيا أو حيازة؛ وبالتالي، إيجاد السند القانوني للملكية.

إلا أن طريقة عمل مصالح مديرية مسح الأراضي منذ عدة سنوات في عدد من مناطق البلاد نجم عنها مشاكل كثيرة يدفع فاتورتها المواطن بسبب طريقة العمل المتسرعة وتصنيف عدد كبير جدا من العقارات في خانة المجهول أو أملاك عمومية، بما فيها الأراضي التابعة للخواص، وكانت نتيجة هذه الدراسة التقنية المتسرعة أن حرمت الكثيرين من حق الاستفادة من إعانة السكن الريفي أو إنجاز مشاريع استثمارية، بسبب مشكل عقود الملكية وغياب الدفتر العقاري.

كما تعطلت أيضا عجلة التنمية الاقتصادية وحرمت العديد من المواطنين والمناطق من مداخيل وموارد نتيجة عجز عدد من المؤسسات الخاصة وحاملي المشاريع من إيجاد عقار عمومي أو خاص لتوطين مشاريع استثمارية.

السيد الوزير،

من أجل تصحيح الوضع وتدارك الأضرار الناتجة،

هل يمكن تخصيص عملية جديدة بطريقة عادلة وقانونية، لإعادة النظر في عمليات المسح السابقة التي كانت محل طعون؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بدة؛ والكلمة لمعالي وزير المالية، فليتفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد أحمد بدة، عضو مجلس الأمة المحترم، بطرحكم لسؤال شفوي تطرقتم من خلاله بطلب تخصيص عملية جديدة لإعادة النظر في عمليات المسح السابقة التي كانت محل طعون، وذلك تصحيحا للوضع وتداركا للأمور.

قبل الشروع في الإجابة، وجب التذكير بأن عملية مسح الأراضي تهدف إلى تطهير الوضعية القانونية لجميع الملكيات بغرض تمكين كل من يمارس حق الملكية أو الحيازة القانونية من الحصول على الدفتر العقاري الذي يعد سند الملكية.

وعليه، فإن عمليات التحيين الممكنة للوثائق المودعة لدى المحافظات العقارية المختصة إقليميا، بعد اعتمادها من طرف لجنة التحقيق، والتحديد المنصوص عليها نظاميا، تتم على مستوى المحافظة العقارية لكل مجموعات الملكية التي شهدت تغيرا، سواء في الوضعية القانونية، أو تغييرا في القوام الطبيعي والمادي للعقارات، بفعل تجزئة أو تقسيم أو بناء، وهي مرخص بها من خلال توظيف أحكام المواد من 72 إلى 84 من المرسوم رقم 76 – 63، المؤرخ في 25 مارس 1976 المتعلق بتأسيس السجل العقاري، وأحكام المواد من 18 إلى 22 من المرسوم رقم 76 – 62، المؤرخ في 25 مارس 1976 المتضمن إعداد مسح الأراضي.

فيما يخص فحوى السؤال الذي تفضلتم به، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، والمتعلق بتسجيل عدد كبير من العقارات في الحساب المجهول الذي أصبح يسمى "حساب الملكيات غير المطالب بها" أثناء عمليات إعداد مسح الأراضي العام، فتجدر الإشارة إلى أن النسبة الوطنية تتراوح بين 7 ٪ إلى 9 ٪، وتدخل ضمن الحالات التي يتم التكفل بها وفقا للإجراءات المعمول بها أثناء عمليات مسح الأراضي العام، بحيث تخضع لعملية التحديد دون التحقيق بسبب غياب مالكها أو حائزها ويتم تصنيفها في حساب الملكيات غير المطالب بها في انتظار المطالبة بها من طرف أصحاب الحقوق.

في السياق نفسه، فإن عملية تسوية هذه الملكيات التي انتهت فيها عمليات المسح، خضعت إلى كل من: الأشغال الميدانية، إعداد الوثائق المسحية، إيداعها لمدة شهر، على الأقل، بمقر البلدية ودراستها من طرف لجنة مسح الأراضي، وتم إيداع الوثائق المسحية على مستوى المحافظات العقارية ويتم معالجتها وفق أحكام المادة 89 من قانون المالية لسنة 2018 والتي تضمنت إدخال إجراءات جديدة، تتمثل في تسوية كل العقارات الممسوحة في حساب العقارات غير المطالب بها أثناء عمليات مسح الأراضي.

كما أن تسوية كل العقارات الممسوحة في حساب العقارات غير المطالب بها أثناء عمليات مسح الأراضي، من قبل مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري وأملاك الدولة تتم وفق الإجراءات المنصوص عليها ضمن التعليمة رقم 4060 المؤرخة في 5 أفريل 2018 الصادرة عن المديرية العامة للأملاك الوطنية، كون أن عمليات المسح تتم وفق منهجية تنظيمية جسدها الأمر رقم 75 – 74 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975، المعدل والمتمم، المتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، وعليه، فإن عملية التكفل بطلبات التسوية في

إطار التعليمة السالفة الذكر، تخص الحالات التالية:

– معالجة الطلبات المدعمة بسندات الملكية المشهرة؛

– معالجة الطلبات المدعمة بسندات غير مشهرة أو سند عرفي له حجية تجاه الغير أو طلب على أساس ممارسة الحيازة الفعلية.

أما بخصوص تخصيص عملية جديدة لإعادة النظر في عمليات المسح السابقة والتي تطرقتم إليها عبر سؤالكم، فأخص بالذكر أنه وفي إطار المساعي الرامية إلى إعادة تنظيم مسح الأراضي العام، أقر السيد الوزير الأول، بموجب التعليمة رقم 181 مؤرخة في 17 ماي 2022، بضرورة إعادة تجديد المسح بالمناطق التي أضحت وثائق المسح بها لا تعكس الوضعية الحقيقية في الميدان، والتي قد تسمح بالتكفل بهاته الوضعيات، منها الحالة التي ذكرتموها في جوهر السؤال، مع الإشارة إلى أن المشروع سوف ينطلق بمجرد صدور النصوص التطبيقية التي تسمح بإعادة تنظيم عملية المسح.

تلكم، هي أهم التوضيحات التي بدا لي من المفيد تزويدكم بها بخصوص سؤالكم المطروح، وأرجو أن أكون قد ألممت بكل الجوانب التي تطرقتم إليها عبر سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ السيد أحمد بدة، هل لديكم تعقيب؟

السيد أحمد بدة: نشكر سيادة الوزير على جوابه المفصل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد بدة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: لا داعي لذلك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى مع نفس القطاع والكلمة للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد جاء في قانون المالية لسنة 2021، إعفاءات جمركية لفائدة السيارات الكهربائية، حيث تستفيد من إعفاء كلي لحقوق الجمركة عند استيرادها، بينما يتم تحديد نسب الجمركة لبقية السيارات بين 30 ٪ لفائدة السيارات الصغيرة، ومن 60 ٪ إلى 80 ٪ لفائدة السيارات النفعية، و100 ٪ لفائدة السيارات ذات السعة، أي الحجم الكبير، وهي نسب تبدو غير منصفة، خاصة بالنسبة لمستعملي السيارات النفعية والسيارات ذات السعة الكبيرة، علما أن الجزائر تعتبر قارة بشساعتها، والمنطقة الجنوبية للبلاد هي الأكثر شساعة والأكثر استعمالا للسيارات النفعية وذات الحجم الكبير.

السيد الوزير،

أليس من الإنصاف إعادة النظر في نسب الجمركة المذكورة، بما يراعي خصوصية مناطق البلاد، وخصوصية الغالبية من مستعملي السيارات النفعية، الذين هم في الغالب، شباب وفلاحون من الجزائر العميقة؟

تقبلوا، سيدي، فائق التقدير والاحترام.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير المالية: مرة أخرى، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد الطاهر غزيل، عضو مجلس الأمة المحترم، بطرحكم لسؤال شفوي أشرتم من خلاله إلى ما ورد في قانون المالية لسنة 2021 من إعفاءات جمركية لفائدة السيارات الكهربائية، حيث طلبتم إعادة النظر

في نسب الجمركة المذكورة، بما يراعي خصوصية مناطق البلاد وخصوصية الغالبية من مستعملي السيارات النفعية.

بداية، اسمحوا لي أن أقدم بعض التوضيحات بخصوص ما ورد في السؤال، كون أن هذه الإعفاءات واردة في قانون المالية لسنة 2020، المادة 112 منه، وكانت تخص السيارات المستوردة ذات محرك إيقاد الشرارة (بنزين) وإيقاد بمكبس (الديازال)، ليتم تعديل وإتمام هذه المادة في قانون المالية لسنة 2023 عبر المادة 59 منه، لتشمل أيضا السيارات الكهربائية والهجينة.

بهذا الصدد، وبالرجوع إلى عرض الأسباب المتعلق بالمادة 59 من قانون المالية لسنة 2023، سالفة الذكر، فإن الهدف من هذا التدبير هو التحديد بوضوح لكل أنواع المركبات التي يحق لها الاستفادة من الإعفاءات الجبائية الواردة في المادة 112، سالفة الذكر، يعني من قانون المالية 2020، من خلال تعميم هذه الاستفادة من المركبات ذات المحركات الهجينة التي تستخدم نوعين من المحركات: (المحركات الحرارية والمحركات الكهربائية)، وكذا المركبات ذات المحركات الكهربائية.

كما يهدف هذا التدبير أيضا، إلى الترخيص بجمركة السيارات المستوردة في إطار الامتيازات الجبائية، التي تفوق سعة أسطوانتها القوة المسموح بها، مع الدفع الجزئي أو الكلي للحقوق والرسوم المستحقة، وهذا من أجل السماح للمواطنين الجزائريين الذين يقطنون في المناطق التي تتميز بصعوبة التضاريس كالهضاب العليا والصحراء، الذين يحق لهم الاستفادة من الامتيازات الجبائية المذكورة في المادة 112، موضوع التعديل، من استيراد سيارات تتناسب بشكل أفضل مع خصوصيات هذه المناطق، هذا من جهة.

من جهة أخرى، لكي لا يتم حرمان المقيمين في الخارج، ببلدان نماذج السيارات المتوفرة فيها تفوق سعة الأسطوانات المسموح بها، في إطار تغيير الإقامة، من استيراد سيارة عند عودتهم نهائيا للجزائر.

كما يجدر التنويه، إلى أن أحكام المادة 2 من قانون الجمارك تنص على أنه باستثناء المناطق الحرة، تطبق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل الإقليم الجمركي، مما يتنافى مع إمكانية فرض حقوق جمركية تعتمد على معيار المنطقة الجغرافية.

أرجو، أن أكون قد ألممت بكل الجوانب التي تطرقتم إليها عبر سؤالكم، موضحا لكم أهم التدابير المعمول بها، السيد عضو مجلس الأمة المحترم وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ هل لديكم تعقيب، السيد الطاهر غزيل؟

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد الوزير المحترم على هذه الإفادة ولكن سيدي، السؤال الذي طرحته كان انشغال كل مواطني الجزائر العميقة، أستطيع أن أقول لك من ولاية المدية إلى أبعد منها، الآن عندما يرغب المواطن في شراء سيارة صغيرة 1.6 أو.. لا يستطيع الذهاب بها إلى ولاية تمنراست، لا يستطيع التنقل بها إلى برج باجي مختار ولا إلى أدرار أو جانت، نحن الآن نرى أن جمركة السيارات الصغيرة 30 ٪ وإذا أراد شخص أن يشتري سيارة سياحية من النوع الكبير التي تتنقل في الصحراء وفي مناطق السهوب يجد جمركتها 100 ٪، سيدي الوزير المحترم، نتوسم فيك الخير وأعلم أنك من الوزراء المحبوبين عندنا في مجلس الأمة، توجد أمور نرغب أن يتم إصلاحها في وزارة المالية، نتمنى ذلك، لعلمك، فإن الفلاح عندما يرغب في شراء سيارة سياحية كبيرة، وهذا من حقه، يذهب إلى الخارج ليحضرها، ماذا يقولون له؟ يقولون له يجب عليك الجمركة بنسبة 100 ٪، إذا كانت قيمتها 600 مليون سنتيم يجب أن تدفع مبلغ ملياراً ومائتي مليون سنتيم وإذا كان سعرها مليار تدفع مليارين، كل الناس البسطاء والذين يرغبون في شراء سيارة لا يمكنهم ذلك، هناك مجموعة واضحة من الذين بإمكانهم اقتناء السيارات، الذين لديهم مبالغ يقتنون السيارات الفخمة التي جمركتها 100 ٪، معناه المواطن الجزائري الذي حرر بلاده والشهداء الذين استشهدوا من أجلها، نحن اليوم عندما نأتي إلى هنا ونجد... الواحد منا عند ذهابه إلى

الخارج، يرغب في شراء سيارة من هناك، لكنه لا يستطيع ذلك، ووزيرنا المحترم، وزير النقل، حتى الطائرات... دائما لدينا مشكل في التنقل! لماذا لا تكون لدينا سيارات سياحية كبيرة لإنقاص حوادث المرور والقضاء على أزمة الطائرات، بتوفير السيارات تسهل المسافات، 2000 كلم من تمنراست إلى الجزائر، 2400 كلم من عين قزام إلى الجزائر، مناطق...

سيدي الوزير المحترم،

السيارات الكهربائية، أنا لا أعلم من وضع القانون الخاص بها، هي فوق 40 درجة، من المفروض أنها لا تستعمل، أحضرنا تلك السيارات ووضعنا قانونا لها من دون فائدة، لا أعلم المشرع كيف وضع ذلك؟ لا فائدة، السيارة لا تسير تحت درجة حرارة 40 في الجزائر، لماذا نحضرها؟ ولا أحد يمكنه أن يشتري السيارة غير.. بقي الفلاحون، الموالون، عامة الناس، ما شأن هؤلاء؟

سيدي الوزير،

إحتراما للشعب، احتراما للجزائر الجديدة، احتراما للأمور التي نراها، حاولوا، على الأقل، تخفيض الجمركة، عندما نذهب إلى الخارج نكتفي بمشاهدة السيارات المعروضة ولا نستطيع شراءها وكل المواطنين، إضافة إلى...

سيدي الوزير،

هناك أمر كلفت أن أبلغه لكم، خارج السؤال، اسمح لي، السيد الرئيس، الموالون يشتكون ويقولون لك إن العام عصيب وسوف تفرض عليهم ضريبة، ساعدوهم، على الأقل، ساعدوهم حتى يتمكنوا من الخروج من المحنة، أجلوا لهم الضريبة.

وبالنسبة لولاية غرداية:

سيدي الوزير، عدة مشاريع مجمدة، نرجو منكم أن تلتفتوا لها، غرداية خرجت من محنة، ساعدونا، على الأقل، مشاريع كثيرة هناك مهمشة، وبارك الله فيكم، سيدي الوزير، وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد العضو، على هذا السؤال وعلى هذه الاقتراحات أيضا، طبعا، فيما يخص هذه الحقوق وهذه الرسوم الجمركية التي تطبق على استيراد بعض الأنواع من السيارات، أردت أن أذكّرك فقط بأن القانون هو الذي يؤطر ويؤخذ به طبقا للسياسة القطاعية للبلد، مثلا، فيما يخص السيارات، هناك سياسة قطاعية أو سياسة عمومية، تقوم بها وزارة الصناعة، طبعا، هذه القوانين يجب أن تتلاءم مع هذه السياسة القطاعية والهدف من هذه السيارات الكهربائية هو حماية البيئة، كما تعلمون، كل ما يخص البيئة (L'environnement)، والقانون لديه أيضا بُعد استشرافي ولا يستجيب فقط لحاجيات اليوم، وإنما حتى لحاجيات المستقبل، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن الاستيراد ليس هو الحل، وإنما الحل يكمن في صناعة هذه السيارات في بلادنا، إن شاء الله، وهذا ما يقوم به قطاع الصناعة في برنامجه لسنة 2024 وسنة 2025. أما فيما يخص الرسوم الجمركية الجهوية، أقول فقط بأن رسوم الحقوق الجمركية تطبق بشكل موحد على مستوى كل الإقليم الوطني، وهذا، طبعا، تطبيقا لأحكام المادة 2 من القانون الجمركي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا معالي الوزير؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد رباح، فليتفضل.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

قبل أن أطرح سؤالي، أقول لك إن هذا السؤال طرحته بتاريخ 25 نوفمبر 2022.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22

ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

بناء على الزيادة في الأجور المشار إليها في المرسوم الرئاسي رقم 22 / 138 المؤرخ في 31 / 3 / 2022 المحدد للشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم؛

ونظرا لرفض مصالح الرقابة المالية التأشير على بطاقة الالتزام بحجة أن:

المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 / 2 / 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم؛

– والتعليمة الوزارية المشتركة رقم 6 المؤرخة في 28 / 10 / 2013 تحدد كيفية تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 / 2 / 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم؛

وإرسال المديرية العامة للميزانية رقم 5441 المؤرخ في 11 / 11 / 2014؛

– والمواد 5 و9 و11 من المرسوم رقم 92 / 414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المعدل والمتمم.

لم تنص على إمكانية مراجعة الزيادات في راتب المنتخب المحلي بعنوان منصب عمله في إدارته الأصلية بعد انتدابه.

السؤال هو: ما هي الإجراءات والنصوص الصادرة عن مصالحكم لاستفادة هؤلاء من الزيادات في النقطة الاستدلالية والعلاوات والمنح كباقي الموظفين؟ والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح؛ والكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

مرة أخرى، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة المحترم، بطرحكم لسؤال شفوي، أردتم من خلاله معرفة الإجراءات الكفيلة، اللازمة لتمكين المنتخبين المحليين، من الزيادة في الرواتب، جراء التغيير في النقطة الاستدلالية بالنسبة للموظفين.

ردا على ذلك، يشرفني أن ألقي على مسامعكم التوضيحات التالية:

إن المنتخبين المحليين، سواء على مستوى الولاية أو البلدية، يستفيدون من التعويضات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 13 – 19 المؤرخ في 25 فيفري 2013، كما أشرتم، الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم،

غير أنه وقصد تمكين بعض المنتخبين المحليين من أداء مهامهم، سواء أكانوا في قطاع الوظيفة العمومية أو القطاع الاقتصادي العام أو الخاص، والذين تكون رواتبهم في إدارتهم الأصلية أكثر نفعا مقارنة بالتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 فيفري 2013، سالف الذكر، فإن التنظيم الساري المفعول ينص على أن المنتخبين المحليين يمكنهم اختيار راتبهم الشهري بعنوان إدارتهم الأصلية، إذا كان هذا الأخير أكثر نفعا، وذلك حسب المادة 7 من المرسوم نفسه.

وفي السياق نفسه، وطبقا لأحكام النقطة 7 من التعليمة الوزارية المشتركة رقم 6 المؤرخة في 28 أكتوبر 2013، التي تحدد كيفيات تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 13 – 91 المؤرخ في 25 فيفري 2013، سالف الذكر، فإن العلاوات الممنوحة للمنتخبين المحليين الذين اختاروا راتبهم الشهري بعنوان إدارتهم الأصلية، تحسب على أساس متوسط الراتب السنوي خلال السنة التي تسبق الانتخاب.

وعليه، فإنه في حالة مراجعة رواتب أو أجور المنتخبين المحليين على مستوى إدارتهم الأصلية، وذلك خلال

فترة شغلهم لعهدة انتخابية، فإنه لا يمكن مراجعة العلاوات الممنوحة للمنتخبين المحليين المعنيين، سواء كانوا في قطاع الوظيفة العمومية أو القطاع الاقتصادي العام أو الخاص.

تلكم هي عناصر الإجابة التي بدا من المفيد إلقاؤها على مسامعكم بخصوص طرحكم.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا سيدي الوزير؛ السيد محمد رباح، هل لديكم تعقيب؟

السيد محمد رباح: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد الوزير، أنا أتأسف جدا جدا، أنك تقول لي لا يمكن! لماذا لا يمكن؟

لما نرى التعليمة رقم 6 فيها فقرة فقط تنص على أنه بالنسبة للمنتخبين وراتبهم قبل انتخابهم، هذا منتخب ويعمل من أجل الوطن ونحن في الجزائر الجديدة نرى، السيد الوزير، أن الظواهر التي كانت موجودة من فساد وقبض على رؤساء بلديات متلبسين بالرشوة اندثرت وانتهت، الآن هذا اختار راتبه الشهري، يوجد هناك من كان مدير ثانوية وهناك من كان مدير متوسطة وكان يتقاضى 70.000 دج، الآن زميله ما زال مديرا ويتقاضى 95.000 دج، بموجب قرار اتخذه السيد رئيس الجمهورية، وهو مشكور، هذا المنتخب هو في الطبقة المتوسطة، السيد الوزير، القضية وما فيها هي قضية قرار وزاري مشترك ونحن نرى، السيد الوزير، أن السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء بتاريخ 9 أكتوبر 2022 ركّز على ضرورة إشراك المنتخبين المحليين في التنمية لأنهم يمثلون واجهة التحديات والرهانات.

سيدي الوزير،

الكل يعلم أن المنتخبين المحليين قد تعبوا ورفعوا تحدي خدمة الوطن ومجابهة التحديات ولما تقطع لهم الأمل، هكذا، معناه سنصل إلى نتيجة أن الناس لن يترشحوا مجددا، صدقني، السيد الوزير، يوجد منتخب قال لي: "أنا لست سارقا، أنا جئت للعمل، إما يدفعون لي أو أستقيل"، صراحة، السيد الوزير، القضية عندكم، بينك وبين وزير الداخلية والمدير العام للوظيف العمومي، بإمكانكم وضع قرار وزاري مشترك، أين المشكل في مراجعة أجره ويكون راتبه مثل الآخرين؟ وأكثر من ذلك، السيد الوزير، القضية ليست في الراتب فقط، الراتب، وزد على ذلك، أن كل العلاوات لا يستفيد منها، لا يستفيد من منحة الزوجة، لا يستفيد من منحة الأولاد، لا يستفيد من العلاوات... حتى امتيازات العمرة، قرض شراء سيارة، لا يستفيد منها! سيدي الوزير، إذن، أنا أظن، كما تفضل الأخ الذي سبقني وشكرك، أن القضية موجودة عندك، نحن نتمنى أن تحسم قبل 5 جويلية، لأنني كنت قد كلمتك في الموضوع في مناسبة من المناسبات التي ناقشنا فيها أحد القوانين وكنت قد صرحت وقلت، إن شاء الله، سنضع لجنة مشتركة وحتى وزير الداخلية تكلم في هذا الموضوع، تكون لجنة مشتركة بين القطاعات ويتم من خلالها الرفع، نحن لم نقل لكم.. أمر آخر، السيد الوزير يعني حتى العلاوات الممنوحة للمنتخبين 12000دج و8000 دج، لم تعد تفي بالغرض، الآن الطبقة المتوسطة، الحمد لله، هي واسعة في الجزائر بفضل الإصلاحات التي وضعها السيد رئيس الجمهورية، أصبح هناك توازن اجتماعي وهناك سلع، والحمد لله، السيد الوزير، بقي لنا هؤلاء المنتخبون المحليون، نتمنى أن تأخذوا هذه المسألة بعين الاعتبار وتحلوا لهم مشاكلهم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد رباح، والكلمة مجددا لمعالي الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة؛ أريد أن ألفت انتباهكم فقط بأن هناك مرحلتين: مرحلة قبل 2013 أين كان القانون يسمح بتحيين كل الأتاوى والتعويضات للمنتخبين المحليين، وبعد 2013 فإن المرسوم الذي أشرتم إليه لا يسمح بذلك، ولكن أبشركم خيرا بأنه وكما وعدتكم

بمناسبة مناقشة قانون المالية أين صرحت لكم بأن هناك لجنة من وزارة المالية والداخلية والمديرية العامة للوظيف العمومي، عملت من أجل تحيين أجور المنتخبين المحليين أو التعويضات، والاقتراح موجود اليوم، الملف هو على طاولة السيد الوزير الأول، ننتظر منه الموافقة فقط، ثم نشرع في تنفيذ هذه التعليمة، الاقتراح موجود وكما وعدتكم بمناسبة مناقشة قانون المالية، إن شاء الله، في الأيام المقبلة سيعطينا السيد الوزير الأول الموافقة لتلبية طلبكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابة عليها. أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، وكذلك السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان على حضورها الدائم معنا ومشاركتها أشغالنا.

والشكر للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة
بعد منتصف النهار

ملحق

أسئلة كتابية

1ـ السيد عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعمل الجزائر على عصرنة النقل بالسكك الحديدية عن طريق تحديث الخطوط الموجودة وإنشاء أخرى جديدة، في إطار برنامج السكك الحديدية المرشحة لبلوغ 12500 كلم على المدى المتوسط، وتركز السلطات على تطوير هذا النوع من النقل، سواء المتعلق بنقل المسافرين أو نقل البضائع، نظرا للمزايا الاقتصادية والتجارية الكبيرة عبرها، ورغم المشاريع الواعدة التي أطلقتها السلطات على غرار خط تندوف ـ بشار، والعمل على الوصول بخط السكك إلى غاية تمنراست، إلا أنه في المقابل هناك مشاريع تم إطلاقها منذ فترات طويلة، بعضها يعود لسنة 2007، ولم يتم الانتهاء منها إلى اليوم، ونذكر على سبيل المثال:

ـ مشروع السكة الحديدية واد تليلات ـ تلمسان، الذي يعود لبرنامج 2007، حيث انطلقت به الأشغال سنة 2008، وقدرت مدة إنجازه وقتها بـ 45 شهرا، وبعد إجراء عملية إعادة التقييم تم تمديد آجال التسليم بـ 60 شهرا، وهو في حالة توقف منذ سنة 2019 إلى اليوم، علما أن نسبة تقدم الأشغال به بلغت 85 ٪.

ـ مشروع السكة الحديدية الثنية بولاية بومرداس إلى برج بوعريريج، انطلقت أشغاله سنة 2009، ورغم مرور 14 سنة لم يتم استلامه إلى اليوم.

ـ مشروع السكة الحديدية عنابة ـ رمضان جمال، انطلقت به الأشغال في 2007، وإلى اليوم لم يتم استلامه.

ـ مشروع السكة الحديدية العفرون ـ خميس مليانة، انطلقت به الأشغال 2010، وإلى اليوم لم يتم استلامه.

لذلك، نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

بعيدا عن الأسباب التي أدت لهذا التأخير غير المبرر لمشاريع على قدر كبير من الأهمية، ما هي الإجراءات التي تعتزم دائرتكم الوزارية اتخاذها، لتدارك التأخير، وتسليم هذه المشاريع، حتى تكون إضافة لتطوير قطاع النقل بالسكك الحديدية، ضمن رؤية السيد رئيس الجمهورية لتطوير وتوسيع شبكات النقل في الجزائر؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 جانفي 2024
عبد الرحمان قنشوبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة مشكورين ـ بطرح سؤال كتابي يتعلق بتأخر مشاريع السكة الحديدية والإجراءات المتخذة لتدارك التأخر وتسليمها، على غرار خط واد تليلات ـ تلمسان، الثنية ـ برج بوعريريج، عنابة ـ رمضان جمال والعفرون ـ خميس مليانة.

في هذا الإطار، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات الآتية:

1ـ خط واد تليلات ـ تلمسان؛

عرف هذا المشروع منذ انطلاقه عدة عراقيل أثرت سلبا على الآجال المحددة لتسليمه، من بينها تغير التصميم الأصلي للخط من 160 كلم / سا إلى 220 كلم / سا وعمليات نزع الملكية وتحويل مختلف الشبكات.

رغم هذا، وصل تقدم الأشغال إلى نسبة 78 ٪، وتوقفت الورشة بعد ذلك في 11 أوت 2021، بسبب الصعوبات الإدارية والمالية التي عرفتها الشركة الإيطالية (CONDOTTE) المكلفة بالإنجاز، حيث ترتب عنها انخفاض بشكل حاد لوتيرة الأشغال اعتبارا من نهاية

سنة 2017، مما أدى إلى صدور أمر بوقف الخدمة من طرف صاحب المشروع.

وعليه، بعد تحسن الوضعية المالية لهذه المؤسسة وذلك بعد شرائها وإدماجها في مؤسسة عالمية ذات إمكانيات مالية كبيرة، تم إصدار أمر باستئناف الخدمة لمواصلة الأشغال على مستوى المشروع بتاريخ 28 / 2 / 2023، والإنطلاق الفعلي للورشات، الأشغال جارية حاليا بوتيرة حسنة.

بغض النظر عن الإجراءات القانونية والإدارية التي تترتب عن تغير مالك الشركة الإيطالية (CONDOTTE) تم تحديد نهاية سنة 2024، للانتهاء من جميع الأشغال على مستوى هذا الخط.

2ـ خط الثنية ـ برج بوعريريج:

من بين ما تضمنه برنامج تطوير وعصرنة شبكة السكة الحديدية المسجل في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)، مشروع تصميم وإنجاز خط سكة حديدية مزدوج ومكهرب الثنية ـ برج بوعريريج على مسافة 175 كلم على مستوى الخط الشمالي الذي يندرج ضمن خط السكة الحديدية الجزائر العاصمة ـ قسنطينة والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 18 جويلية 2009 بآجال إنجاز قدرت بـ 48 شهرا.

في هذا الإطار، كان مقررا أن يتضمن عقد البرنامج لهذا المشروع ست (6) صفقات، لم يفعل منها سوى صفقة البرنامج رقم 1، أما تفعيل الصفقات الخمس (5) المتبقية، يشترط فيها انتهاء دراسات التصميم المقررة في الصفقة رقم 1.

خلال تنفيذ الصفقة التطبيقية رقم 1، حدثت خلافات عميقة بين الطرفين المتدخلين في المشروع، نتج عنها انسداد العلاقات التعاقدية.

ونظرا لخصوصية الوضع، تشكلت لجنة من طرف وزارة المالية لدراسة هذا الملف وإيجاد حلول للخلافات، مما ألزمها وقف الأشغال منذ شهر جويلية 2013 وقرارها في 2016 باستئناف عقد البرنامج لإعداد الدراسات فقط.

انطلاق المشروع مرة أخرى بتاريخ 20 نوفمبر 2016، بعد ترسيم وتفعيل النسخة الجديدة لعقد البرنامج بآجال 12 شهرا تتضمن تمديد آجال التنفيذ وتعديل بعض البنود التعاقدية.

وخلافا للتوقعات، أظهر الكشف التقديري الذي قدمه المجمع عن زيادة قدرها 70 ٪ مقارنة بمبلغ عقد البرنامج، هذه الز يادة غير المطابقة مع الصفقة المبرمة، تم رفضها من طرف الإشراف التقني (la maîtrise d'œuvre)، مما تسببت في معظلة تعاقدية.

زيادة على ذلك، رفض التأشيرة من طرف اللجنة القطاعية للصفقات العمومية على الملحق المتعلق بتمديد صلاحية عقد البرنامج وما له من تداعيات على تفعيل الصفقات المتبقية.

حاليا، تجري المناقشات بين الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF) والمجمع، من أجل إيجاد حل قانوني لإعادة إطلاق المشروع.

3ـ خط عنابة ـ رمضان جمال:

تم إبرام عقد إنجازه لمدة تنفيذ تقدر بـ 39 شهرا اعتبارا من 4 ديسمبر 2006، غير أن هذه المدة امتدت إلى 141 شهرا، وواجه هذا المشروع عوائق كبيرة في بعض المقاطع التي تم حل معظمها، مع تسجيل معدل تقدم إجمالي في الأشغال اعتبارا من 30 أوت 2018 يصل إلى 78.23 ٪.

غير أنه بعد رفض مجمع الشركات مواصلة الأشغال تم إقرار فسخ الصفقة، والشروع في إطلاق مناقصة وطنية مفتوحة بتاريخ 4 جويلية 2021، لاستكمال أشغال الحصة رقم 2 المتعلقة "بازدواجية وتحديث منشآت السكك الحديدية بشطر واد زياد ـ رمضان جمال على مسافة 76.6 كلم"، غير أنه تم إصدار قرار برفض التأشيرة من قبل اللجنة القطاعية للصفقات العمومية (CSMP) بتاريخ 10 ديسمبر 2023، وبالتالي إلغاء المناقصة الوطنية، إعداد دفتر شروط جديد، ثم الإعلان عن طلب عروض في 15 أفريل 2024، ومن المقرر فتح أظرفة العروض في 26 ماي 2024.

إضافة إلى ذلك، قام صاحب المشروع المفوض (ANESRIF) بإطلاق المشروع المتعلق بالشطر الرابط بين عنابة وواد زياد على مسافة 13.5 كلم بتاريخ 14 نوفمبر 2022، حيث الأشغال جارية مع مجمع الشركات المكلفة بالإنجاز.

4ـ خط العفرون ـ خميس مليانة:

تعتبر ازدواجية السكة الحديدية العفرون ـ خميس مليانة على مسافة 55 كلم، ضمن أحد مقاطع خط السكة الحديدية الجزائر العاصمة ـ وهران، مشروعا معقدا جدا

بالنظر إلى تركيبة المسار مقارنة بالخط المستغل، حيث يتداخل ويتقاطع مع هذا الأخير عدة مرات، كما يتضمن أيضا أطول نفق في الجزائر بطول 2 × 7.3 كلم والذي عرف عدة مخاطر جيولوجية أثناء إنجازه، يضاف إلى ذلك، العراقيل المتعلقة بتحويل مختلف الشبكات ونزع الملكية كل هذا أثر على وتيرة الأشغال.

غير أنه ولأسباب قضائية طالت المجمّع المكلف بالإنجاز وبطلب منه، تم تبليغ أمر بالخدمة لوقف الأشغال بتاريخ 22 فيفري 2023، ثم الاستئناف بتاريخ 15 أكتوبر 2023.

بالتالي فإن الأشغال متواصلة حاليا بوتيرة متوسطة، في انتظار رفع العراقيل القضائية، مع تمديد آجال الإنجاز إلى غاية نهاية ديسمبر 2024، بما في ذلك أشغال تجهيزات الأمن للأنفاق، مع العلم أن نسبة تقدم الأشغال بلغت نسبة 92 ٪.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 ماي 2024

لخضر رخروخ

وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

2ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نعرج على انشغال مهم يخص قطاعكم ببلدية رأس الوادي ولاية برج بوعريريج.

إذ ظفرت البلدية بمشروع بيت الشباب ليكون فضاء للشباب والرياضيين، غير أن التجميد قد طاله، ليبقى المواطنون يترقبون ويناشدون سيادتكم رفع التجميد والإفراج عن هذا المشروع الهام.

السؤال: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب الملح بعين الاعتبار، وتفرج عن مشروع بيت الشباب ببلدية رأس الوادي؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 أفريل 2024

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة، أما بعد؛

لقد تفضلتم ـ السيد عضو مجلس الأمة المحترم ـ بطرح انشغالكم المتعلق برفع التجميد عن مشروع بيت الشباب ببلدية رأس الوادي، ولاية برج بوعريريج.

إذ أتوجه بالشكر لكم على متابعتكم لقطاع الشباب والرياضة وحرصكم على التكفل بنقل الانشغالات في هذا الشأن واهتمامكم بالتنمية المحلية.

وبخصوص انشغالكم، يشرفني أن أعلمكم، أن المشروع بعنوان "إنجاز وتجهيز بيت الشباب 50 سريرا برأس الوادي" يندرج ضمن العمليات التي استفادت من رفع التجميد عنها بعنوان سنة 2023، وهي مسيرة من طرف مصالح مديرية التجهيزات العمومية لولاية برج بوعريريج في إطار تفويض التسيير بناء على تعليمات وتوجيهات السيد والي الولاية، في حين أن الدراسة الخاصة بالعملية قد تم إنجازها من طرف مصالحي على مستوى مديرية الشباب والرياضة لولاية برج بوعريريج وذلك سنة 2014، حيث إن العملية حاليا في مرحلة إعداد دفتر شروط الإنجاز الذي سيعرض على لجنة الصفقات العمومية للولاية من أجل التأشير عليه، ليتم بعد ذلك مباشرة، نشر إعلان طلب العروض واختيار مقاولة الإنجاز وفق الإجراءات والقوانين المعمول بها في هذا الخصوص.

كما تجدر الإشارة إلى أن بلدية رأس الوادي بولاية برج بوعريريج، استفادت من المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع منها المسجلة وأخرى منتهية وقيد الاستغلال ونذكر منها ما يلي:

1ـ تغطية الملعب البلدي بالعشب الاصطناعي: العملية بعنوان سنة 2020 من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

2ـ تهيئة وترميم القاعة المتخصصة في المصارعة "خضراوي دحمان" العملية بعنوان 2019 من الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية.

3ـ تهيئة وترميم دار الشباب "موسى بلعلمي" العملية بعنوان 2023 من ميزانية الولاية.

4ـ إعادة تأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية والمؤسسات الشبانية عبر الولاية "الحصة رقم 1: القاعة المتعددة الرياضات 18 فيفري": العملية قطاعية بعنوان سنة 2023 وستنطلق الأشغال بعد نهاية الموسم الرياضي الجاري شهر ماي 2024.

كما تجدر الإشارة إلى توفر البلدية على ملحقات أخرى مسيرة من طرف ديوان المركب المتعدد الرياضات للولاية وهي: ملعب كرة القدم (5400 مقعد)، مسبح نصف أولمبي (25 مترا) ومسبح جواري، ما يجعلها في المرتبة الثانية بعد عاصمة الولاية من حيث التغطية بالمؤسسات الشبانية والرياضية، في حين تم اقتراح تسجيل عمليات أخرى بالبلدية نفسها (دراسة ومتابعة إنجاز وتجهيز مركب رياضي جواري + ومتابعة إنجاز الإنارة بملعب كرة القدم 5400 مقعد) وذلك خلال جلسات التحكيم بعنوان سنة 2024.

وإذ نجدد لكم، السيد عضو مجلس الأمة، شكرنا على جهودكم الحثيثة في خدمة المصلحة العامة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 ماي 2024

عبد الرحمان حماد

وزير الشباب و الرياضة

3ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

مما تضمنه المرسوم التنفيذي الأخير رقم 24 ـ 103 المتعلق بالقانون الأساسي للأستاذ الباحث، عدم السماح لحملة شهادة الماجستير بالالتحاق برتبة أستاذ مساعد بالجامعة، ومن وجهة نظرنا أن هذا القرار يحتاج إلى إعادة نظر، ذلك أن شهادتهم تتيح لهم حسب القانون الإلتحاق بهذه الرتبة، ثم إنه قد تم السماح لهم بالمشاركة في عملية التوظيف الأخيرة ومنهم من حظي بمنصب بالجامعة، فمن باب تكافؤ الفرص لا ينبغي حرمان البقية من حقهم، ثم على الأقل، يتوجب على دائرتكم الوزارية البحث عن حلول وآليات لتوظيف هذه الفئة الآيلة للزوال.

السؤال: هل ستعيد دائرتكم الوزارية النظر في هذا القرار؟ وإذا كانت هناك سبل وآليات تدرسونها لحل مشكلة حملة شهادة الماجستير فما هي هذه السبل والآليات؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 أفريل 2024

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

4ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن مما كان معمولا به في نظام التعليم السابق عدم السماح للمتحصلين على شهادة الماجستير بتقدير مقبول بالتسجيل في طور دكتوراه علوم، وهم يناشدونكم ـ معالي

الوزير المحترم ـ إعادة النظر في وضعيتهم وفي إمكانية التسجيل في طور دكتوراه (LMD).

السؤال: فهل من الممكن إعادة النظر في وضعيتهم وإمكانية تسجيلهم في طور الدكتوراه؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 أفريل 2024

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

رداً على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا والمتعلق بإعادة النظر في المرسوم التنفيذي رقم 24 ـ 103 وتمكين حاملي شهادة الماجستير من المشاركة في مسابقات التوظيف لشغل منصب أستاذ مساعد في المؤسسات الجامعية، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أننا حرصنا في إعدادنا للقانون الأساسي الجديد للأستاذ الباحث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 24 ـ 103 المؤرخ في 7 مارس 2024 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 130 المؤرخ في 3 ماي سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، على إشراك كل مكونات الأسرة الجامعية والشركاء الاجتماعيين، وبشكل بارز، في مراجعته وإثرائه، كما تمت مراجعته من قبل السلطات العليا للبلاد المختصة، وقد جاء في مضمون هذا النص التنظيمي إعادة النظر في رتب الأستاذ الباحث، حيث نصت المادة 39 منه على أن التوظيف برتبة أستاذ مساعد مخصص للحائزين على شهادة دكتوراه أو شهادة معادلة لها، كما تضمن هذا المرسوم، إلغاء أحكام المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 130 والتي كانت تنص على أن التوظيف في رتبة أستاذ مساعد قسم "ب" من بين حاملي شهادة الدكتوراه وعلى أساس المسابقة من بين حاملي شهادة الماجستير.

والجدير بالذكر أن مسألة توظيف حاملي شهادة الماجستير في رتبة أستاذ مساعد قسم "ب" قد تم إدراجها كمرحلة انتقالية في القانون الأساسي للأستاذ الباحث في سنة 2008، وذلك على اعتبار أن التكوين لنيل شهادة الماجستير كانت تحكمه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98 ـ 254 المؤرخ في 17 غشت 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، وفي السنة نفسها (2008) من تاريخ صدور المرسوم التنفيذي المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، تم التأسيس لنظام جديد للدراسات لنيل شهادة الليسانس ـ ماستر ـ دكتوراه ـ بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 265 المؤرخ 19 غشت 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، مع الإبقاء على النظام الكلاسيكي للحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه، وبناء على تعميم نظام التكوين (ل.م.د) في المؤسسات الجامعية تم الإلغاء التدريجي للتكوين لنيل شهادة الماجستير، بدءا من سنة 2013، وليتم إلغاؤه كليا بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 208 المؤرخ في 5 جوان 2022، والمحدد لنظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي.

وللعلم، أتاحت هذه النصوص التنظيمية لحاملي شهادة الماجستير بتقدير "قريب من الحسن" على الأقل التسجيل مباشرة لمواصلة التكوين لنيل شهادة الدكتوراه وإعفائهم من اجتياز مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، كما تم التكفل بعدد كبير من حاملي شهادة الماجستير غير الأجراء خلال عملية التوظيف التي شهدها القطاع بعنوان سنة 2023.

وفي السياق ذاته، فإن توظيف حاملي شهادة الماجستير لا يقتصر فقط على الالتحاق برتبة أستاذ مساعد، ولم يتم حصر توظيفهم في هذه الرتبة طبقا للتنظيم المعمول به، بل يمكن توظيفهم في باقي الرتب المنصوص عنها في أغلب القوانين الأساسية الخاصة للوظيفة العمومية، وبالتالي لا تزال هذه الشهادة معترفا بها لدى مصالح الوظيفة العمومية للالتحاق بالرتب المحددة ضمن هذه القوانين الأساسية الخاصة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول عبارات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 8 ماي 2024

كمال بداري

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

5ـ السيد حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم.

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 ـ 269 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 7 غشت سنة 2003 الذي يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للدولة ولدواوين الترقية والتسيير العقاري المستلمة أو الموضوعة حيز الاستغلال قبل أول يناير سنة 2004.

وبما أن السكنات الجاهزة الموجودة على مستوى مركز التكوين المهني إن صالح 1 قديمة ومهترئة ومستغلة من طرف متقاعدي القطاع من سنة 1987 ومنهم من هم على أبواب التقاعد، مما يدعو المستفيدين من هذه المساكن للتساؤل:

ما مصير عمليات التنازل عن هذه السكنات التي باشرها القطاع في عمليات سابقة؟

ما هي الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة الوصية من أجل تمكين هؤلاء المستفيدين من هذه السكنات من قرارات التنازل، خاصة أن منهم من سكن بها أكثر من 30 سنة وليس له أي سكن؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 أفريل 2024

حمزة بوحفص
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

عطفا على إرسالكم الوارد إلينا من طرف مصالح وزارة العلاقات مع البرلمان، والذي تتساءلون من خلاله عن مصير عمليات التنازل عن السكنات الوظيفية والإلزامية، وكذا عن الإجراءات المتخذة من أجل تمكين المستفيدين من هذه السكنات التابعة لمركز التكوين المهني والتمهين إن صالح، من قرارات التنازل؛

يشرفني أن أحيط سيادتكم علما، أن العدد الإجمالي للسكنات التابعة للمركز السالف الذكر يبلغ ثلاثين (30) مسكنا تابعا لمصالح أملاك الدولة، مقسمة إلى اثني عشر (12) مسكنا عبارة عن بناء جاهز منجزة سنة 1984، وثمانية عشر (18) مسكنا كبناء صلب منجزة سنة 1987، وهي مشغولة حاليا من طرف موظفين لا يزالون قيد الخدمة، حيث تقدمت إدارة ذات المركز سنة 2006 ومديرية التكوين والتعليم المهنيين بتمنراست سنة 2015 بطلب الاستفادة من عملية التنازل عنها، غير أنه لم تتخذ أي إجراءات في هذا الشأن نظرا لتجميد هذا الملف من قبل السلطة الوصية على المستوى الوطني.

وفي هذا الصدد، وجب التنويه أن قطاعنا الوزاري يولي أهمية كبيرة لملف تسيير حظيرة السكنات، التي وضعت تحت تصرفه باعتبارها تساهم في بلوغ الأهداف المسطرة للقطاع، من خلال تسهيل عملية حركية الموظفين واستقطاب الكفاءات المطلوبة، لاسيما أنه استنادا إلى القوانين والتنظيمات المعمول بها، والتي تقتضي في مجملها ضرورة الحفاظ على السكنات الوظيفية، باعتبارها تؤدي دورا كبيرا في إدارة وتسيير الشؤون العامة وفقا لمقتضيات ضرورة الخدمة الملحة، ومن ثم ضمان استمرارية المرافق العمومية، حيث حددت التنظيمات السارية المفعول فئتين من السكنات الوظيفية والمتمثلة فيما يلي:

1ـ المساكن الإلزامية والمساكن المخصصة لضرورة الخدمة الملحة، والتي يجب أن تبقى غير قابلة للتنازل، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 89 ـ 10 المؤرخ في 7 فيفري 1989، الذي يحدد كيفيات شغل المساكن الممنوحة بسبب ضرورة الخدمة الملحة أو لصالح الخدمة وشروط قابلية منح هذه المساكن، وبالتالي يجب أن تحتفظ بطابعها الوظيفي.

2ـ المساكن الممنوحة للموظفين لصالح الخدمة، وهي أيضا غير قابلة للتنازل، إلا إذا كانت موجودة خارج محيط المؤسسات والإدارات العمومية، وكانت موضوع قرارات إلغاء التخصيص، تم النطق بها بعد إبداء الرأي بالموافقة الصريحة من طرف الوزارة الوصية، طبقا للتنظيم المعمول به في مجال أملاك الدولة والنصوص ذات الصلة، وحسب الشروط المحددة في هذا الإطار، حيث إن قابلية التنازل

يجب أن تكون مقرونة برأي الإدارة المركزية المستفيدة من السكنات.

وعلى ضوء ما سبق، قمنا بإسداء تعليمات إلى جميع مديري التكوين والتعليم المهنيين بالولايات، لإنشاء لجان ولائية مكلفة بدراسة كل الملفات والقضايا المتعلقة بالسكنات التابعة للقطاع بالولاية بمختلف أصنافها وطبيعتها القانونية، كآلية مستحدثة تهدف ـ لاسيما ـ إلى تزويد الإدارة الوصية بالمعطيات الدقيقة، وصورة واضحة للإلمام بحيثيات ومختلف الجوانب المتعلق بها، لاسيما فيما يخص هذا الملف المطروح في عدة ولايات أخرى، حيث أسندت لهذه اللجان المنشأة إضافة للمهام المنوطة بها الدراسة والبت في الطعون المتعلقة بالسكنات وتسوية الوضعيات العالقة.

وعليه، فإن دائرتنا الوزارية بصدد ضبط ملف حظيرة السكنات التابعة للقطاع على المستوى الوطني من مختلف جوانبه وبعناية كبيرة وسيتم دراسة الملفات المطروحة على غرار هذا الملف، وذلك بناء على التوصيات العامة المنبثقة عن هذه اللجان الولائية وفي ظل احترام القوانين والتنظيمات السارية المفعول.

شاكرين لكم اهتمامكم بانشغالات القطاع، تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 ماي 2024

ياسين مرابي

وزير التكوين والتعليم المهنيين

6ـ السيد صالح رقيق

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم؛

بعد واجب التحية والإكرام، يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تشهد ولاية تندوف مؤخرا حركية تنموية هائلة، نتيجة البرنامج التكميلي الذي أقره السيد رئيس الجمهورية وإشرافه الشخصي على انطلاق المشاريع الاستراتيجية الكبرى، كانطلاق إنجاز السكة الحديدية الرابط بين ولايتي تندوف وبشار والانطلاق الفعلي في استغلال منجم غار جبيلات، وكذا انطلاق الطريق البري الرابط بين تندوف ومدينة الزويرات الموريتانية، كما أنه وضع حجر الأساس لانطلاق إنجاز منطقة التبادل الحر.

الأمر الذي أحدث طلبا كبيرا على مستوى رحلات الخطوط الجوية الجزائرية وتشبعها التام مدة أسبوعين نتيجة تنقل عمال الشركات الوطنية والأجنبية ناهيك عن التنقل اليومي للمواطنين.

ما هي استراتيجية دائرتكم الوزارية لمواكبة هذه الحركة التنموية الكبيرة والتزايد المستمر لحركة المسافرين؟

تفضلوا، بقبول أرقى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 مارس 2024

صالح رقيق

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد صالح رقيق، عضو مجلس الأمة، وأنتم مشكورون على ذلك، بتقديمكم لسؤال كتابي، يتمحور حول استراتيجية دائرتنا الوزارية لمواكبة الحركة التنموية الكبيرة والتزايد المستمر لحركة المسافرين على مستوى ولاية تندوف.

وعليه، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية.

1ـ بالنسبة للنقل البري:

في البداية، أوجه عنايتكم أن استراتيجية قطاع النقل تعتمد على وسائل النقل الجماعي، على غرار النقل الحضري وشبه الحضري والنقل بالسكك الحديدية، والنقل الموجه، بغرض التقليل من الضغط عن الطرقات وكذا الازدحام المروري، وبالتالي تسهيل تنقل المواطنين والذي يساهم بدوره في تحسين الإطار المعيشي للمواطن ودفع عجلة التنمية.

وفي السياق نفسه، نعلمكم أن ولاية تندوف تتوفر على

محطة برية لنقل المسافرين ما بين الولايات من صنف "ب" وبالاعتماد على الإحصاءات المقدمة من طرف مصالحنا المختصة، وصل عدد المسافرين لسنة 2023 إلى ما يقارب مائة ألف وخمسمائة (100500) مسافر.

أما فيما يخص الخطوط ما بين الولايات فإنها تتمثل ـ لاسيما ـ فيما يأتي:

تندوف ـ أدرار: بمجموع تسع عشرة (19) حافلة من سبعة (7) متعاملين، ذات تسعمائة وأربعة وأربعين (944) مقعدا، مجتمعة؛

تندوف ـ بشار: بمجموع اثنتي عشرة (12) حافلة من ثلاثة (3) متعاملين، ذات سعة خمسمائة وأربعة وتسعين (594) مقعدا، مجتمعة؛

تندوف ـ الجزائر: بمجموع أربع (4) حافلات لمتعامل واحد (1) ذات سعة مائة وستة وتسعين (196) مقعدا، مجتمعة؛

تندوف ـ سطيف: بمجموع حافلتين (2) من متعامل واحد (1) ذات سعة ثمانية وتسعين (98) مقعدا مجتمعة؛

تندوف ـ مستغانم: بمجموع حافلتين(2) من متعامل واحد (1) ذات سعة ثمانية وتسعين (98) مقعدا مجتمعة؛

تندوف ـ قسنطينة: بمجموع حافلتين (2) من متعامل واحد (1) ذات سعة ثمانية وتسعين (98) مقعدا مجتمعة؛

تندوف ـ وهران: بمجموع حافلتين (2) من متعامل واحد (1) ذات سعة مائة ومقعد واحد (101)؛

أما بالنسبة لخطوط المتعاملين التابعين لولايات أخرى والذين يستغلون خط تندوف فإنها تتمثل ـ لاسيما ـ فيما يأتي:

الشلف ـ تندوف: بمجموع ست وعشرين (26) حافلة من خمسة (5) متعاملين ذات سعة ألف ومائتين وأربعة وسبعين (1274) مقعدا؛

سطيف ـ تندوف: بمجموع تسع وعشرين (29) حافلة من متعاملين (2) ذات سعة ألف وأربعمائة وواحد وعشرين 1421 مقعدا؛

العطاف ـ تندوف: بمجموع حافلتين (2) من متعامل واحد (1) ذات سعة ثمانية وتسعين(98) مقعدا.

خميس مليانة ـ تندوف: بمجموع حافلتين (2) من متعامل واحد (1) ذات سعة ثمانية وتسعين (98) مقعدا.

أما بالنسبة لمؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري فهي تتوفر على أربع عشرة (14) حافلة للنقل على مستوى ولاية تندوف بالإضافة إلى تمتع الولاية بالنقل بواسطة سيارات الأجرة الذي يصل عددها ثلاثمائة وخمسة (305) منها ثلاثون (30) سيارة أجرة ما بين الولايات.

وفي إطار تعزيز الربط الجوي بين مختلف مناطق البلاد والعمل على توفير ظروف تنقل مريحة لمواطنينا الكرام في جنوبنا الكبير، فإننا نعلمكم بأن شركة الخطوط الجزائرية قامت بتاريخ 19 أفريل 2024 بإضافة ست وعشرين (26) رحلة من وإلى الولايات الجنوبية ليصل العدد الإجمالي للرحلات المضافة إلى ثمان وستين (68) رحلة جديدة منها أربع وأربعون (44) رحلة توفر ثلاثة آلاف وثمانمئة وستة وثلاثين (3836) مقعدا للجنوب أسبوعيا، حيث تمس هذه الرحلات اثني عشر 12 مطارا؛ من بينها مطارا تندوف وبشار؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الشركة تضمن إحدى عشرة (11) رحلة منتظمة أسبوعيا لولاية تندوف، وقد تم تدعيمها بثلاثة (3) خطوط منها خطان (2) (تندوف ـ الجزائر العاصمة) تم إطلاقهما بتاريخ 10 أفريل 2024 وخط واحد (1) تم إطلاقه بتاريخ 1 ماي 2024.

وفي الأخير، أؤكد لكم أن مصالحنا تعمل على توفير كل الوسائل من أجل تقديم خدمة عمومية كاملة من خلال الربط بين مختلف ولايات الوطن، بواسطة أنماط النقل المختلفة، لاسيما وسائل نقل المسافرين وتنظيمها بوتيرة محترمة وفي ظروف نقل فعالة وناجعة.

تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 8 ماي 2024

محمد لحبيب زهانة

وزير النقل

7ـ عمر بن فرج دويم

عضو مجلس الأمة

إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016

المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعد المعبر الحدودي البري الطالب العربي الجديد من أهم المنشآت الحيوية التي استفادت منها ولاية الوادي في إطار رؤية واستراتيجية السلطات العمومية الرامية إلى تنمية مناطق الجنوب الحدودية وجعلها مكسبا لسكان بلديات الولاية والولايات المجاورة بالجنوب والهضاب العليا، نظرا لأهميته في تفعيل الحركية التنموية، لاسيما السياحية، باعتباره مركز عبور بري للمسافرين إلى غاية تحويله إلى مركز تجاري ومنطقة تبادل تجاري مؤهل، ليكون منصة للتصدير وأكبر قاعدة تجارية بولايات الجنوب.

وقد ساهم هذا المرفق الحيوي في التكفل بانشغالات المواطنين المسافرين من خلال القضاء على الطوابير الطويلة التي أثرت سلبا على الخدمات السياحية.

حيث ثمن المواطنون والمستثمرون والتجار قرار تأهيل المعبر الحدودي البري ليصبح معبرا تجاريا ومنطقة تبادل تجاري حر، تكريسا لاستراتيجية الدولة المنتهجة في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي اللامركزي بين البلدين (الجزائر وتونس) ولتجسيد عملية الاستيراد والتصدير عن طريق البوابة البرية "الطالب العربي".

والسؤال المطروح على سيادتكم المحترمة هو:

أين وصلت مراحل تفعيل المعبر التجاري الطالب العربي؟ ومتى يتم فتحه؟

وفي الأخير تقبلوا مني، سيدي الوزير الأول المحترم، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 أفريل 2024

عمر بن فرج دويم

عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الداخلية:

لقد تفضلتم بتوجيه سؤال كتابي إلى السيد الوزير الأول يتعلق بتفعيل المعبر التجاري "الطالب العربي" بولاية الوادي.

وفي هذا الشأن، وبتوجيه من السيد الوزير الأول، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة حول سؤالكم:

بداية، تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنفيذ استراتيجية السلطات العليا للبلاد قصد بعث ديناميكية اقتصادية وتجارية وسياحية على مستوى المناطق الحدودية الواقعة بالولايات الجنوبية وأيضا لتسهيل حركة المسافرين وتنقل المواطنين من وإلى تونس، تم تدشين المركز الحدودي الجديد "الطالب العربي" بولاية الوادي المقابل لمنطقة حزوة بتونس، في شهر سبتمبر 2019.

وبالإضافة إلى كونه معبرا حدوديا بريا بين البلدين، يمتلك هذا الصرح كل المؤهلات لكي يكون معبرا تجاريا بامتياز ومنصة هامة لتصدير المنتجات الجزائرية خاصة الزراعية والتحويلية منها، التي تزخر بها المنطقة.

من أجل ذلك، تم إنشاء لجنة ولائية في سنة 2021 لمرافقة ودعم المصدرين على مستوى ولاية الوادي، كما تم عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية بهذا الخصوص مع المتعاملين الاقتصاديين ووكلاء العبور في إطار تشجيع وتسهيل عمليات التصدير نحو الخارج.

وفي السياق ذاته، وبالإضافة إلى عملية توسيع المرفق نظرا للتدفق الهائل للمسافرين والمتعاملين الاقتصاديين المسجلة بعنوان دائرتنا الوزارية سنة 2022 برخصة التزام تقدر بـ 70.000.000 دج، فقد طلبت دائرتنا الوزارية بتاريخ 23 أفريل 2024 من مصالح وزارة المالية إعادة تقييم الرخصة من أجل تسديد النفقات المتعلقة باقتناء أجهزة الإعلام الآلي والتكفل بملحق الأشغال الإضافية.

ونظرا للحاجة الملحة لترقية وتطوير هذا المعبر الهام الذي أصبح يشهد نشاطا متزايدا، وفي إطار التعاون الجزائري التونسي الذي يعبر عن إرادة قائدي البلدين الشقيقين في تنمية المناطق الحدودية، تم تسجيل في قانون المالية لسنة 2024 عملية معنونة بـ: "دراسة ومتابعة لتوسيع المعبر الحدودي الطالب العربي لاحتضان النشاط التجاري"، بمبلغ 15.000.000 دج، ضمن برنامج الجمارك، البرنامج الفرعي لمراقبة وحماية الاقتصاد الوطني، وقد عين السيد المدير الجهوي للجمارك كمسؤول نشاط، كما أن الإجراءات الإدارية الخاصة باختيار مكتب الدراسات جارية من أجل التكفل الأمثل بهذا البرنامج الواعد.

كما اقترحت دائرتنا الوزارية تسجيل خمس (5) عمليات جديدة بمبلغ 980.000.000 دج تتعلق باقتناء كاميرات مراقبة، جهازي سكانير ثابت للحاويات ومتنقل

ضد عمليات التهريب، دراسة وإنجاز ممر خارجي للوزن الثقيل وكذا إعادة تهيئة المعبر.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 ماي 2024

ابراهيم مراد

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

8ـ السيد محمد روماني

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني ـ السيد الوزير المحترم ـ أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

بخصوص نظام التشريفات وأماكن الجلوس المخصصة على المستوى المحلي في الزيارات والاحتفالات الرسمية على المستوى المحلي، هل هناك قانون أو تعليمات عليا تنظم ـ بروتوكوليا ـ مقامات السلطات الولائية والأمنية، ما موقع نواب الشعب ضمن هذه القوانين إن وجدت؟ وسبب سؤالي هذا مبعثه شعور بأننا نحن نواب الشعب لا نحظى بحفظ المقام في كثير من المناسبات الوطنية والدينية، وكلي ثقة أنكم ستبصروننا بالقانون بما لنا وما علينا.

وفي الأخير، تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير وأزكى آيات الاحترام.

الجزائر، في 15 أفريل 2024

محمد روماني

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تلقيت بكل اهتمام وعناية، سؤالكم الكتابي المتعلق بنظام التشريفات وأماكن الجلوس المخصصة للنواب خلال الزيارات والاحتفالات الرسمية على المستوى المحلي.

وفي هذا الشأن، يشرفني أن أشير في البداية، إلى أن مهمة تحضير حفلات إحياء الأيام والأعياد الوطنية موكلة للجنة الوطنية طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 93 ـ 224 المؤرخ في 2 أكتوبر 1993 المتضمن لإحداث لجنة وطنية لتحضير حفلات إحياء الأيام والأعياد الوطنية، المعدل والمتمم، كما تم إحداث لجنة ولائية في كل ولاية طبقا لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 440 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، تكلف بتحضير حفلات إحياء الأيام والأعياد الوطنية والمناسبات التاريخية والأحداث المرتبطة بثورة التحرير الوطني والذكريات التي تخلّد أرواح الشهداء.

وبالرجوع إلى أحكام القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، القانون رقم 01 ـ 01 المؤرخ في 31 يناير 2001 المتعلق بعضو البرلمان، المعدل، والقانون رقم 12 ـ 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، فإنها لم تحدد أحكاما خاصة لاستقبال ممثلي الشعب من الغرفتين في مختلف الزيارات الرسمية، غير أن مكانتهم محفوظة على المستوى المحلي، أين يستوجب استقبالهم في أحسن الظروف، حفظا لمقامهم وتنفيذا لمهامهم التي يضطلعون بها بصفتهم ممثلي الشعب.

كما تظهر هذه المكانة جليا من خلال إشراكهم في مختلف الفعاليات على المستوى المحلي، لاسيما تنصيب رؤساء المجالس الشعبية الولائية طبقا لأحكام المادة 61 من قانون الولاية، المناسبات الوطنية والدينية وغيرها.

وبالنظر للدور الذي يضطلع به النواب في نقل المطالب الأساسية للمواطن الذي يعتبر أولوية للإدارة على جميع مستوياتها، وكذا تعزيزا للديمقراطية التشاركية وإرساء لقواعد الشفافية والحكامة في تسيير الشأن العام، وكذا مرافقة ودعم ممثلي الشعب من أجل ممارسة مهامهم في أحسن الظروف.

فقد تم إسداء التعليمات اللازمة إلى السيدات والسادة الولاة من أجل التقيد بمحتوى تعليمة السيد الوزير الأول المتعلقة بتنظيم لقاءات واجتماعات دورية (كل شهر) مع أعضاء البرلمان بغرفتيه.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 ماي 2024

ابراهيم مراد

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

9ـ العيد ماضوي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الطاقم والمناجم

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم،

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي:

سيدي الوزير،

المشكل يخص عمال وكالة سونلغاز التابعين للولاية المنتدبة دبداب وبرج عمر إدريس، ما هو سبب إقصائهم من منحة (د1) وعلى أي أساس تم ذلك؟ علما أن عمال الوكالة التجارية لسونلغاز التابعة لمنطقة عين أمناس استفادوا منها منذ تاريخ 1 / 1 / 2012، وتجدر الإشارة أن هاتين المنطقتين: دبداب وبرج عمر إدريس (صناعية بترولية).

وعليه، معالي الوزير، نلتمس من سيادتكم، التدخل لدى الجهات المعنية، وذلك قصد حل هذا المشكل، والتكفل بطلب عمال وكالة سونلغاز دبداب وبرج عمر إدريس، وإرجاع الحق لأصحابه والمتمثل في استفادتهم من منحة المنطقة (د1) وبأثر رجعي أي ابتداء من تاريخ 1/ 1 / 2012.

وتقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 مارس 2024

العيد ماضوي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي والمتعلق بالتكفل بانشغال عمال الوكالات التجارية لشركة سونلغاز، التابعين للولاية المنتدبة دبداب وبرج عمر ادريس، يشرفني أن أبلغكم بأن مجمع سونلغاز بصدد إعادة تقسيم المناطق الجغرافية المعنية من الاستفادة من المنحة الجغرافية طبقا للتقسيم الذي جاء به المرسوم رقم 82 ـ 183 المؤرخ في 15 / 5 / 1982 المتعلق بكيفيات حساب تعويض المنطقة، المعدل والمتمم بالمراسيم رقم 93 ـ 130 و 69 ـ 62.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 ماي 2024

محمد عرقاب

وزير الطاقة والمناجم

10ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير النقل

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 ـ 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نقدر مجهوداتكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، يطيب لنا أن نعرج على انشغال مهم يخص قطاعكم بولاية برج بوعريريج، إذ ينتظر من مصالحكم رفع التجميد عن مشروع محطة نقل المسافرين بكل من دوائر برج الغدير ورأس الوادي ومجانة، وذلك

لما لهذه المشاريع من دور بالغ الأهمية في خدمة المواطنين والتسهيل على المسافرين والناقلين في آن واحد.

السؤال: هل سنتظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب الملح بعين الاعتبار وترفع التجميد عن هذه المشاريع؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 أفريل 2024

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد مراد لكحل المحترم، وأنتم مشكورون على ذلك، بتقديمكم للسؤال الكتابي، الذي يتمحور حول طلب رفع التجميد عن مشاريع محطة نقل المسافرين لكل من دوائر برج الغدير ورأس الوادي ومجانة بولاية برج بوعريريج.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية:

في البداية، أوجه عنايتكم إلى أن ولاية برج بوعريريج، وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010 ـ 2014 استفادت من عملية دراسة ثلاث محطات برية لنقل المسافرين لكل من دوائر برج الغدير ورأس الوادي ومجانة بولاية برج بوعريريج.

إلا أنه نظرا للتقلبات الاقتصادية التي عرفتها البلاد جراء الأزمة المالية العالمية وكذا ما أصاب العالم وبلادنا من أزمة صحية تسببت فيها جائحة كورونا، وما انجر عنها من جمود حركية إنجاز المشاريع المبرمجة، وبطول أمد ذلك البرنامج والمتغيرات المصاحبة، وبغية إعادة بعث برنامج الإحياء بعد ما عرفته بلادنا من انتعاشة اقتصادية بفضل السياسة الرشيدة للسلطات العليا، كان حريا بدائرتنا الوزارية أن تباشر عملية تطهير مدونة الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج القطاعي غير الممركز، قصد إعادة بعث تلك المشاريع المجمدة والنظر في وجاهتها لبرمجتها مجددا، في إطار الظروف والملابسات الاقتصادية الراهنة.

وعليه، فإنه يمكن التكفل بطلبكم في إطار تحضير مشاريع قوانين المالية للسنوات القادمة، ومن المحتمل جدا أن تحظى ولاية برج بوعريريج، لاسيما الدوائر الثلاث منها: برج الغدير، رأس الوادي، ومجانة بإنجاز المحطات البرية الثلاث التي تليق بمقامها وبساكنتها.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 ماي 2024

محمد الحبيب زهانة

وزير النقل

الإدارة والتحرير **مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف** **الجزائر 16000** **الهاتف: 73.59.00 (021)** **الفاكس: 74.60.34 (021)** **رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16**	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 18 ذو القعدة 1445
الموافق 26 ماي 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587